# الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 036 يوليو 2023 السعر 100 أوقية

## حقوق الإنسان في موريتانيا
# جهود مقدرة في الداخل والخارج

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام
للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد فال عمير أبي

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
وات عبـــد الجليـــل

السحب:
مطبعة المزايا

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information


## في هذا العدد

# ترقية حقوق الإنسان إحدى أولويات برنامج رئيس الجمهورية

4

مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني في لقاء مع مجلة «الشعب»:

# حالـــة حقـــوق الإنســـان في البلد في تحسن مستمر

6

منبر 19

# اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: الجســـم المضـــاد والبهلـــواني

بقلم رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الأستـــاذ
أحمد سالم ولد بوحبيني

# عرض حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

31

د. البكاي ولد عبد المالك: رئيس الالية الوطنية للوقاية من التعذيب

حقوق المرأة الموريتانية..

# المكتسبـــات والآفـــاق

42

# افتتاحية

## انحياز للحق في صيانة الحقوق

حرصا منها على توفير بيئة مواتية لتعزيز حقوق الإنسان وحماية الأفراد وضمان المساواة في نفاذ الجميع إلى العدالة، ركزت السلطات العمومية في موريتانيا، على بناء هياكل مؤسسية وبنيوية بوصف ذلك المنطلق الصحيح لوضع أساس صلب ودائم للدفاع عن حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية وضمان سيادة القانون باعتبار كل ذلك قوام التوجهات الوطنية الكبرى.

وتجسيدا لكل ذلك، اختارت السلطات العليا نهجا شاملا ومتكاملا كفيلا بحشد الدعم وتوحيد الجهود من أجل غرس وترسيخ المسلكيات والممارسات السليمة عبر إنشاء فضاءات للحوار والتفاهم والتعاون في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

وغني عن القول أن هذا الاختيار يشكل تعبيرا حقيقيا عن تصميم موريتانيا على ترجمة القيم الحضارية والإنسانية لديننا الإسلامي الحنيف وما تضمنه من التزامات قوية وراسخة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على النحو المنصوص عليه في الدستور الموريتاني والمواثيق الدولية والبروتوكولات والمواثيق والمعاهدات التي صادقت عليها موريتانيا، وتعكسه بوضوح السياسات المنتهجة لترسيخ حقوق الإنسان واحترامها بشكل عام وتقليل الفوارق الناتجة عن التفاوت الاجتماعي ومنح الأولوية لاتخاذ إجراءات ملموسة في هذا المجال.

واعتبارا لكل ذلك، وضعت السلطات العليا في البلاد العديد من الآليات والاستراتيجيات التي تم تحديثها باستمرار ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والحماية الاجتماعية وتعزيز دور المجتمع المدني.

وفي هذا السياق، تم التركيز بشكل خاص على مدى ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية التي تم التصديق عليها من خلال إصدار قوانين جديدة تتناول مختلف جوانب حقوق الإنسان.

وهكذا تم تعزيز الترسانة القانونية الوطنية بقوانين تجريم الرق والتصدي للاتجار بالبشر، وإنشاء محاكم جنائية متخصصة في مكافحة الرق وتلك التي تعتبر الرق والتعذيب جرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى قانون حماية الطفل والذي يتضمن من بين أمور أخرى تحديد الإجراءات البديلة لاحتجاز الأطفال المتنازعين مع القانون والأحكام الجزائية المتعلقة بنظام الهجرة ويعزز البنية القانونية للدفاع عن حقوق الإنسان.

فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تم تعزيز هذ التوجه بتنفيذ التزامات فخامة رئيس الجمهورية بهذا الشأن؛ مما مكن من التطبيق الفعلي للقانون الذي يجرم الرق، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز وحماية وترقية حقوق الإنسان ووضع خطة عمل وطنية لمكافحة المعاملة السيئة للبشر وإنشاء آلية مستقلة لمحاربة التعذيب.

وقد تم إحراز تقدم كبير في هذه المجالات خاصة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان، وحماية الفئات الهشة وتقليص الفوارق الناتجة عن التمييز الاجتماعي، وتمكين المرأة ونفاذها إلى مجالات صنع القرار، وإدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتسريع وتحسين معالجة القضايا المتعلقة بالشكاوى والمظالم، وتحسين البنى التحتية للسجون وفق المواثيق الدولية المعمول بها في هذا المجال وتقديم المساعدة القانونية للفقراء وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالعمل الإنساني والاجتماعي.

وقد حظيت كل تلك الجهود بتقدير وإشادة المجتمع الدولي، وجاء هذا الاعتراف الأممي من أكثر من جهة، وعلى أكثر من صعيد، وتجلى من بين أمور أخرى في تبوئ موريتانيا المرتبة الثانية على مؤشر الاتجار وسوء معاملة البشر وفقا لوزارة الخارجية الأمريكية، كما تجلى هذا الاعتراف الدولي في التقرير السنوي الذي قدمه قبل أقل من شهر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حيث أشاد بجهود بلادنا في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما تجلى في إعادة انتخاب موريتانيا للمرة الثالثة عضوا بلجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

هكذا تبدو الإنجازات ماثلة وآفاق تعزيز المنجز واضحة؛ لأن ثمة إرادة لا تتزعزع لضمان حق كل موريتاني في حياة كريمة، وتحقيق العدالة والمساواة، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والتمتع بحرية الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات..

كل ذلك انحيازا للحق في صيانة الحقوق..

الشعب

# ترقية حقوق الإنسان إحدى أولويات برنامج رئيس الجمهورية

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

لقد شكل اتجاه بوصلة عمل الحكومة وسياساتها المتبعة في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي «تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، الرؤية العامة المتبعة للسلطات العمومية الموريتانية في مجال حقوق الإنسان، باعتبارها محورا مركزيا في هذا البرنامج، حيث أعطت أصدق برهان وأدق دليل في سعيها لإرساء توجه سمته الأبرز الاهتمام بالإنسان وحقوقه، سواء كانت مادية أو معنوية.

وقد انتهجت الدولة في هذا الإطار سياسة الانفتاح على كل الفاعلين والشركاء مهما كانت انتماءاتهم، حرصا منها على ترقية حقوق الإنسان وحمايتها، فاتبعت بذلك قيم التسامح والحوار.

واتضحت الإرادة اكثر وترجمت في خطة عمل واضحة المعالم بينة القسمات، هدفها الأسمى اتباع سياسة تعزيز مبدأ الإنصاف والمساواة بين المواطنين، ومكافحة الفقر والتهميش والجهل والمرض والغبن والتفاوت، وترسيخ الحريات الفردية والجماعية.

وقد شهدت موريتانيا خلال السنوات الأربع الماضية نقلة نوعية في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بسن القوانين المتعلقة بهذا المجال أو الآليات والأساليب المتبعة بمعالجات الإشكاليات والقضايا الحقوقية، أو بإعداد الاستراتيجيات والقيام بحملات التوعية والتحسيس في مختلف المناطق الداخلية للبلاد لنشر مزيد من الوعي المجتمعي حول ضرورة صيانة وحماية وترقية حقوق الإنسان، وخلق ثقافة حقوقية سليمة تكرس السعي لصيانة كرامة الإنسان وتمكينه من الحصول على حقوقه بكل يسر وسهولة.

وهكذا طبعت التحسينات العديدة والمتسارعة الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان وترقيتها، حيث تم تطوير الترسانة القانونية الوطنية بسن تشريعات جديدة تعزيزا لحماية الحقوق والحريات ومواءمة المنظومة القانونية مع روح المعاهدات الدولية.

ومن أبرز هذه القوانين الناظمة في هذا الميدان تلك المتعلقة بالوقاية من الاتجار بالأشخاص ومعاقبته وحماية الضحايا والقانون المجرم للتمييز والقانون المتعلق بمحاربة تهريب الأشخاص والقانون النظامي المتضمن تعزيز ولوج المرأة إلى المأموريات والوظائف الانتخابية؛ وقوانين أخرى متعلقة بحماية البيانات ذات الطابع الشخصي؛ والصحة الإنجابية ومكافحة الفساد؛ والقانون المتضمن المدونة العامة لحماية الطفل، والمتعلق كذلك بمحاربة العنف ضد النساء والفتيات.

وتعزيزا للإطار القانوني الناظم لدور الجمعيات والمنظمات العاملة في المجال، كرس نظام التصريح بدل

الترخيص المسبق وفقا لمقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

أما فيما يتعلق بالإطار المؤسسي فقد تم تعزيز وتفعيل المؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان، واستحدثت أخرى وتم العمل كذلك على تطوير ودعم الفاعلين والناشطين في هذا الحقل، حيث استحدثت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر) التي حلت محل وكالة التضامن بمهام وصلاحيات أوسع وموارد مالية معتبرة بلغت ما يقارب 7% من الميزانية العامة للدولة سنويا، مستهدفة بذلك دمج الفئات الهشة في عملية التنمية وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ووضع وتنفيذ ومتابعة برامج التضامن والدمج الاجتماعي، وضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية في المناطق الفقيرة وكذلك ولوجهم إلى الملكية العقارية؛ كما أنشئت مؤسسة مستقلة تعرف بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب تسعى إلى منع حدوث التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وتم في هذا المنحى إصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإصدار قانون لتعزيز استقلاليتها معتمدا معايير التعددية والكفاءة.

واستحدث في إطار هذا التوجه أيضا ، مجلس وطني للطفولة؛ ومرصد لحقوق المرأة والفتاة؛ كما تم إشراك منظمات المجتمع المدني في كافة البرامج والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان.

ومحاربة لظاهرة الاتجار بالبشر، اعتمدت السلطات العمومية القانون 017-2020 المتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومعاقبته وحماية الضحايا، وفي سبيل مكافحة هذه الظاهرة تمت المصادقة على خطة عمل وطنية تسعى إلى تزويد الحكومة بأداة تخطيط فعالة لمكافحتها.

وتم كذلك تقديم الدعم المادي والبشري للمحاكم المختصة بمحاربة الممارسات الاسترقاقية تعزيزا لقدراتها عن طريق الزيادات المعتبرة لمخصصاتها المالية وزيادة وتنويع كادرها البشري.

وكان الدور الحكومي حاضرا فيما يتعلق بترقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث عملت الدولة على دمج هذه الفئة في الحياة النشطة من خلال برامج اقتصادية مختلفة، مولت بموجبها عديد المشاريع المدرة للدخل، كما أمنت نفاذ 2000 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة العاطلين عن العمل إلى خدمات التأمين الصحي.

وهكذا احتل موضوع ترقية حقوق الإنسان الصدارة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني «تعهداتي»، الذي تميز بالقرب من الفئات الهشة وعمل على إرساء مناخ مثل أرضية جيدة لتحقيق كثير الإنجازات المتعلقة بحقوق الإنسان.

فكان الدور الكبير لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، بارزا ضمن النشاط الحكومي المتميز والساعي لإعطاء الأولوية لترقية حقوق الإنسان، حيث انتهجت المفوضية في هذا الإطار، وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مسارا تشاركيا في كل مايتعلق بقضايا حقوق الإنسان، أتيحت فيه فرص المشاركة لكافة المنظمات والهيئات الوطنية لتقديم آرائها واقتراحاتها وتصوراتها حول واقع حقوق الإنسان في البلاد وما يجب القيام به في هذا الميدان.

وتميز نشاط المفوضية كذلك بتنظيم حملات تحسيس وطنية كبرى حول القوانين التي تجرم الرق والاتجار بالبشر لصالح السلطات الإدارية والقضائية والأمنية، وإطلاق أكبر قافلة تحسيسية في تاريخ البلد حول القوانين المجرمة للتمييز والاتجار بالأشخاص والعبودية والتعذيب.

كما شمل نشاطها تنظيم طاولة مستديرة شارك فيها قضاة ومحامون وممثلون عن المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، خرجت بجملة من التوصيات الهامة، وإعداد ونشر تعميم مشترك موقع من طرف وزراء الداخلية واللامركزية والدفاع الوطني والعدل، حثوا فيه السلطات القضائية والأمنية على التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة ، واستحداث خلية بين وزارة العدل ومفوضية حقوق الإنسان تجتمع دوريا لمناقشة كل الملفات المتعلقة بالحالات الحقوقية، والمصادقة على خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر(2020-2022).

وفي هذا السياق كانت الإنجازات الحكومية في ميدان ترقية حقوق الإنسان محل تقدير وإشادة دولية جعلت من موريتانيا نموذجا يحتذى في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان، سواء من حيث التشريعات الناظمة للمجال او الآليات والأساليب الخاصة بمعالجات الإشكاليات الحقوقية.

وقد مكن هذا الوضع بلادنا من تحقيق نتائج إيجابية على الصعيد الدولي، تمثلت من ضمن أمور عديدة في رفع تصنيف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى فئة «أ» في تصنيف الأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما رفع تصنيف موريتانيا إلى المستوى الثاني على مؤشر محاربة الاتجار بالبشر الذي تصدره الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي، والإعلان عن أهلية موريتانيا للاستفادة من التمويلات الأمريكية التي تقدمها مؤسسة تحدي الألفية.

وقد شكل قبول موريتانيا لمعظم التوصيات الدولية والانضمام للمعاهدات والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان، إرادة البلاد الراسخة في المضي قدما في تكريس حقوق الإنسان، فضلا عن كونه ضمن الالتزامات الدستورية.

## مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني في لقاء مع مجلة «الشعب»:

# حالة حقوق الإنسان في البلد في تحسن مستمر

## إنجـــازات تحققـــت وآمـــال مبشـــرة

خصصت مجلة «الشعب» عددها الـ 36 لقطاع حقوق الإنسان، وأجرت في هذا السياق لقاء مع معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد الشيخ احمدو ولد احمد سالم ولد سيدي، وحاورته حول واقع حقوق الإنسان في موريتانيا، والاستراتيجية المتبعة من طرف المفوضية في هذا الإطار، سواء تعلق الأمر بنوعية الإنجازات التي تحققت أو بطبيعة التعاطي الجديد مع الحالات الحقوقية المسجلة، والخطوات العملية التي اتخذتها موريتانيا من أجل ترقية حقوق الإنسان في البلاد.

وتناولت المقابلة الانعكاسات المتوخاة من رفع ترتيب موريتانيا إلى المستوى الثاني في تقرير الخارجية الأمريكية الأخير، ومفهوم حقوق الإنسان وتغيره من النمط التقليدي الذي كان يحصره في معالجة الانتهاكات البشعة (السجن على الرأي، الاختطاف، الاختفاء..) إلى نمط أشمل، وكيفية تعاطي الحكومة الموريتانية مع مختلف التوصيات المتصلة بالمجال.

وأشار معالي المفوض، خلال اللقاء، إلى شمولية مفهوم العمل الإنساني؛ والأدوار التي اعتمدتها المفوضية سبيلا لتمهين عمل هيئات المجتمع المدني.

**السؤال الأول: كيف تقيمون وضع حقوق الإنسان اليوم في بلادنا؟**

معالي المفوض: أعتقد أن جميع الدلائل والتقارير، اليوم، تشير إلى أن حالة حقوق الإنسان في البلد، في تحسن مستمر، خاصة منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مقاليد الحكم في أغسطس 2019.

إذ خلال هذه الفترة الوجيزة، شهدت البلاد نقلة نوعية في مجال حماية وتعزيز الحقوق والحريات، سواء على صعيد الإطار القانوني أو المؤسسي، أو من خلال انتهاج سنة الحوار والتشاور، التي أتاحها مناخ الانفتاح السائد.

ويمكن أن نستدل على ذلك، بشهادة الشركاء والفاعلين المحليين والدوليين؛ إذ صدرت مؤخرا، عدة تقارير، تقيم حالة حقوق الإنسان في البلد وتؤكد على تحسن تلك الحالة وتثني على جهود الحكومة في البلاد. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، حول الاتجار بالبشر، الصادر في 15 يونيو 2023، الذي رفع تصنيف بلادنا إلى المستوى الثاني، مشيدا بالإجراءات المتخذة لتعزيز الوقاية من الاتجار بالبشر وآليات الحماية المتوفرة ومدى فاعلية ونجاعة المتابعة القضائية وجهود التعاون والتنسيق الدولي

والمحلي، للقضاء على هذه الظاهرة المتشعبة؛

- التقرير السنوي للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيد: فولكر تورك، الذي قدمه يوم الاثنين 19 يونيو 2023، أمام مجلس حقوق الإنسان، المنعقد في دورته الـ 53 بجنيف. الذي خص فيه بلادنا بالذكر، مثنيا على جهودها في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان.

**السؤال الثاني: ما هي الاستراتيجية التي اتبعتها المفوضية في هذا الإطار، سواء تعلق الأمر بنوعية الإنجازات التي تحققت أو بطبيعة التعاطي الجديد مع الحالات الحقوقية المسجلة؟**

معالي المفوض: انتهجنا في المفوضية مقاربة مبنية على المشاركة والتقاسم مع جميع الشركاء والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وذلك بغض النظر عن انتماءاتهم وخلفياتهم. غرضنا هو إشراك الجميع والاستفادة من التجارب والخبرات المتاحة.

اعتمدنا، كذلك مبدأ الشفافية والمصارحة، في التعاطي مع الحالات الحقوقية والانتهاكات المبلغ عنها؛ خاصة في مجال محاربة الاتجار بالبشر والاسترقاق.

فيما يخص الاسترقاق، قمنا بلعب دور الطرف المدني في بعض الملفات، حتى نضمن حماية حقوق الضحايا ومعاقبة المذنبين.

**السؤال الثالث: ما هي الخطوات العملية التي اتخذتها موريتانيا من أجل ترقية حقوق الإنسان في البلاد؟**

معالي المفوض: عرفت حالة حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة نقلة نوعية، اتسمت بالقطيعة النهائية، مع بعض الممارسات، منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مقاليد السلطة في فاتح أغسطس 2019. حيث تم تكريس وتعزيز، سنة التشاور ونهج الانفتاح، على جميع الفاعلين وإشراكهم، بدل قمعهم وحظرهم، وقبول زيارات الآليات والمنظمات الدولية وتنظيمها بدل الرفض والإبعاد.

وقد مكنت رؤية فخامة رئيس الجمهورية، والمكانة التي تحتلها حقوق الإنسان في برنامجه، خاصة المصادقة على خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 2020-2022 وتنفيذها، من تحقيق تقدم إيجابي على عدة مستويات، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- يونيو 2020: رفع تصنيف بلادنا إلى المستوى الثاني، على مؤشر محاربة الاتجار بالبشر الذي تصدره الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي حول محاربة الاتجار بالبشر.
- 23 ديسمبر 2020: رفع تصنيف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى فئة «أ» في تصنيف الأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- 14 ديسمبر 2022: الإعلان عن أهلية بلادنا للاستفادة من التمويلات الأمريكية، عن طريق مؤسسة تحدي الألفية، أو ما يعرف ب MCC. ومؤسسة تحدي الألفية، هي وكالة حكومية أمريكية مستقلة، تعمل على الحد من الفقر العالمي، من خلال النمو الاقتصادي، تأسست عام 2004، وتقدم منحًا ومساعدة محدودة المدة للدول التي تلبي المعايير الصارمة للحكم الرشيد ومكافحة الفساد واحترام الحقوق الديمقراطية.

إن حجم المنجز في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان في بلادنا، أصبح موضوع اعتراف وتثمين وإشادة، من طرف جميع الشركاء والمتابعين، المحليين والدوليين، الحكوميين منهم وغير الحكوميين. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- وزير الخارجية الأمريكي بلنكين: « لقد أظهرت موريتانيا التزاما نشطا بتحسين الحوكمة ومعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان».
- وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية المكلفة بالديمقراطية وحقوق الإنسان: «أعرب عن شكري وامتناني للمفوضية على المجهود الجبار الذي قامت به خلال السنوات الماضية في مجال محاربة الاتجار وعن تقديري للتقدم الملحوظ في مجال ترسيخ الديمقراطية الموريتانية».
- تهنئة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لبلادنا على التقدم المحرز، في مجال حقوق الإنسان وإشادتها بنجاح الزيارة الأخيرة التي أجراها المقرر الخاص للأمم المتحدة، المعني بأشكال الرق المعاصرة، لبلادنا ونتائجها، منوهة بالتعاون، البناء والمثمر، الذي يجمع الجانبين، مؤكدة على أنه مثال يحتذى، للتعاون بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة.
- إشادة الملتقى الإقليمي لدول الساحل، لمحاربة الرق، وتثمينه للجهود التي قامت بها الحكومة الموريتانية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وترحيبه بجو الشراكة القائم والفعال، الذي تبنته الدولة، مع الحقوقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

## 1. الفرق بين المفوضية واللجنة

المفوضية هي جهاز حكومي تنفيذي، مكلف بتصور وصياغة وتنفيذ البرامج والسياسات الوطنية، في مجال حقوق الإنسان، بينما اللجنة، هي، مؤسسة استشارية دستورية مستقلة، ذات تركيبة متعددة؛ مكلفة بتقديم المشورة والمراقبة والرصد والوساطة والتقييم فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان؛ شأنها في ذلك شأن المؤسسات المستقلة الأخرى، كالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب والمرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة. مع العلم أن هاتين المؤسستين غير منصوص عليهما في الدستور.

## 2. الترسانة القانونية والتحسيس في مجال حقوق الإنسان

شهد الإطار المعياري والمؤسسي، لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، تطورا

كميًا ونوعيًا هامين، حيث أصدرت نصوص قانونية أبرزها:

- القانون المجرم للعبودية والمعاقب للممارسات الاستعبادية؛
- القانون المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا؛
- القانون المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين.

• تنظيم حملة تحسيس وطنية كبرى تحت شعار: «معا لصون كرامة الإنسان وحقوقه في ظل دولة القانون». تم إطلاقها في 13 أكتوبر الماضي، بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان. تمحورت هذه الحملة الكبرى حول التوعية والتحسيس بالقوانين المتعلقة بمحاربة الاتجار بالبشر والعبودية والتمييز والتعذيب؛ جابت هذه الحملة، جميع أرجاء التراب الوطني، وعبأت المواطنين حول خطورة تلك المسلكيات المشينة وعواقبها. كما هدفت الحملة، علاوة على إشراك منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وتحميلها مسؤولية نشر الوعي، إلى قطع الطريق أمام المزايدات السياسية والمتاجرة بالقضايا الحقوقية. وقد نتج عنها بالمحصلة تحسيس ما يناهز 500.000 شخص.

• وفي عام 2021، نظمت الحكومة 19 حملة توعوية بشأن القوانين التي تجرم الرق والاتجار بالبشر لصالح السلطات الإدارية والقضائية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني. كما مولت ست حملات توعية لمنظمات المجتمع المدني المعروفة بسجلها الثري في مكافحة الرق.

• تنظيم مؤتمر شبه إقليمي حول أشكال الرق المعاصرة في منطقة الساحل، نظمته الجمعيات غير الحكومية المؤسسة لمنتدى الساحل G5 ضد الرق. انعقد المؤتمر في نواكشوط، تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، تحت شعار: «لنجعل من مكافحة الرق معركة مشتركة وتوافقية بين المجتمع المدني وحكومات دول الساحل ».

## 3. مساهمة المفوضية في تطبيق القوانين

• تنظيم طاولة مستديرة، في يونيو 2021، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب العمل الدولي، للتفكير في المسائل الرئيسية المتعلقة بتطبيق القانون رقم 2015-031 المجرم للعبودية والمعاقب للممارسات الاستعبادية. وقد شارك في هذه الطاولة، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وقضاة ومحامون ومنظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان. كما تم اعتماد خارطة طريق لتنفيذ التوصيات الناتجة عن هذه الطاولة وتشكيل لجنة فنية لمتابعة تنفيذها؛

• تفعيل آلية جديدة لتلقي ومعالجة الشكاوى المتعلقة بممارسات الرق والاتجار بالبشر. لتصبح طرفا مدنيا، في قضايا الرق. وقد أطلقت المفوضية حملة لتوعية وتدريب منظمات المجتمع المدني على تقنيات الرصد والتوثيق ومتابعة القضايا وعملت على التعاقد مع مكاتب محاماة لضمان المساعدة القانونية والقضائية لصالح الضحايا المحتملين. وفي هذا الإطار، أرسلت المفوضية بعثات للتوثيق والمتابعة وقامت بلعب دور الطرف المدني في إحدى قضايا العبودية في ولاية تيرس الزمور، كما قامت بمواكبة ودعم بعض ضحايا الاتجار بالبشر ؛

• إعداد ونشر التعميم المشترك رقم 2021-104 والموقع من قبل وزراء العدل والداخلية والدفاع، لدعوة أعضاء النيابة العامة وتوجيه ضباط الشرطة القضائية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتطبيق الصارم للقوانين المذكورة أعلاه. ويهدف هذا التعميم إلى توجيه الجهات الفاعلة في السلطات القضائية والأمنية إلى إيلاء اهتمام خاص لقضايا الاتجار بشكل عام وقضايا الرق بشكل خاص والمعالجة الحاسمة للشكاوى والحالات المبلغ عنها.

• إنشاء خلية مشتركة بين وزارة العدل ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني والنيابة العامة، لمتابعة الملفات المتعلقة بالعبودية والاتجار بالأشخاص.

• إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التي تجسد إرادة السلطات العمومية في محاربة الاتجار بالأشخاص. وهي هيئة حكومية منشأة بموجب القانون المتعلق بمنع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا، تتبع لوصاية المفوضية، ومكلفة، أساسا، بإعداد وتنفيذ الإستراتيجيات والبرامج المتعلقة بمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وفي هذا النطاق تقوم الهيئة ب:

- تنسيق الجهود فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات حماية الضحايا؛
- استقبال البلاغات المتعلقة بحالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وإحالتهم إلى الهيئات المختصة؛
- التكفل بمتابعة ملفات الضحايا لدى السلطات العمومية؛
- وضع آليات منسقة لتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وحمايتهم والتكفل بهم، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وجميع المنظمات العاملة في مجال محاربة الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم، على تنفيذ برامجهم في هذا المجال؛
- إنشاء وصيانة قاعدة بيانات، لضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في موريتانيا؛
- وضع إطار للتعاون، مع نظيراتها في الدول الأجنبية بما يتماشى مع مأموريتها.

من برنامج الهيئة التي ستقوم بها خلال العام الجاري :

- إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص، للفترة ما بين 2023 2025-.
- القيام بتفعيل آلية لإحالة (MNR)، وهي آلية ستمكن من التعرف على الضحايا وإحالتهم إلى المرافق المختصة

ومؤازرتهم؛
- تنفيذ صندوق دعم ومساعدة ضحايا الرق والاتجار بالأشخاص؛
- دعم قدرات الفاعلين الوطنيين العاملين في مجال تدخل الهيئة، من قضاة وأعوان ومنظمات غير حكومية؛
- وضع قاعدة بيانات حول ضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛
- تشغيل الرقم الأخضر لصالح ضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛
- تنظيم حملات تحسيسية حول الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛
- تنفيذ عدة أنشطة، تتعلق بمحاربة تسول الأطفال وتهريب المهاجرين والتكفل بالضحايا، طبقا لمقتضيات القانون 2020\017 .

## 4. زيارة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للرق

خلال الزيارة التي قام بها مقرر الأمم المتحدة الخاص، المعني بأشكال الرق المعاصرة، تم استقباله من طرف فخامة رئيس الجمهورية والوزير الأول، كما التقى، بأعضاء من الحكومة، ورؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسلطات القضائية والإدارية في نواكشوط ونواذيبو، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية، والنقابات العمالية، والدولية والمنظمات والبعثات الدائمة في موريتانيا والعديد من المواطنين. أصدر المقرر، في نهاية مهمته، بياناً صحفياً أشار فيه إلى التقدم الكبير الذي أحرزته بلادنا في القضاء على الرق والممارسات الشبيهة بالرق. كما أشار إلى التغييرات المهمة، التي تم إجراؤها، لتعزيز قمع الممارسات الشبيهة بالرق، في إطار العدالة الجنائية. مشيدا بالجهود المبذولة لنشر الوعي بالتشريعات المناهضة للعبودية.

## 5. الموافقة على زيارة

الموافقة على زيارة المقرر الخاص للفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات.

## 6. وضع خارطة طريق

وضع خارطة طريق لمواءمة النصوص التشريعية الوطنية مع أحكام المعاهدات المصدق عليها من طرف بلادنا.

## 7. التفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان:

• في مجال الحفاظ على التفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، شاركت المفوضية، باسم الحكومة، في أعمال دورات مجلس حقوق الإنسان واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والهيئة الدائمة، المستقلة، لحقوق الإنسان، التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ حيث تم خلال هذه الجلسات، عرض الإنجازات التي تحققت في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

• وفي موضوع متابعة الالتزامات الدولية لبلادنا، في مجال حقوق الإنسان، تبنت المفوضية، آلية لتسريع بلورة وتقديم التقارير الدورية اللازمة، بموجب الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان، التي صادقت عليها بلادنا. حيث تم إنشاء لجنة فنية بين القطاعات، لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات؛

• تمثيل بلادنا في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، عبر تقديم ونقاش التقرير الوطني لبلادنا، أمام مجموعة العمل الخاصة بالاستعراض، والدول الأعضاء بمجلس حقوق الإنسان بجنيف. وقد تم إصدار 266 توصية، لبلادنا، في ختام الاستعراض، وافقنا على تنفيذ 201 توصية منها.

• إعداد وتقديم جميع التقارير الوطنية المستحقة إلى هيئات المعاهدات بما في ذلك:
- التقرير الأول حول تنفيذ الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛
- التقرير الدوري الثاني، حول العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- التقرير الدوري الرابع، حول الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة؛
- تقرير متابعة تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب وغيره، من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة؛
- عرض التقرير الأولي حول تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل؛
- التقرير الدوري الرابع عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)
- التقرير الوطني للدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل؛
- التقرير الدوري المجمع حول تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- التقرير الدوري الثاني حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
- التقرير الأولي حول حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

**السؤال الرابع: ما هي الانعكاسات المتوخاة من رفع ترتيب موريتانيا إلى المستوى الثاني في تقرير الخارجية الأمريكية الأخير؟**

معالي المفوض: علاوة على كونه إشادة واعتراف بالجهود الوطنية في مجال محاربة الاتجار بالبشر، تكمن أهمية رفع ترتيب موريتانيا إلى المستوى الثاني في تقرير الخارجية الأمريكية في مردوديته الاقتصادية، المحتملة على البلاد. إذ برفع تصنيف بلادنا إلى المستوى الثاني في مجال محاربة الاتجار، سنتمكن من الاستفادة من فرص البرامج التفضيلية التي تتيحها الحكومة الأمريكية، علاوة على فرص التبادل التجاري وتمويل مشاريع الإصلاح الهيكلية.

**السؤال الخامس: مفهوم حقوق الإنسان تغير من النمط التقليدي الذي كان يحصره في معالجة الانتهاكات البشعة (السجن على الرأي، الاختطاف، الاختفاء..) إلى**

**نمط أشمل، برأيكم كيف نسوق (كحكومة متكاملة) ما حققناه في المجال الحقوقي، لنحقق أكبر المكاسب التي يمكن أن تترتب على ذلك؟**

معالي المفوض: بالفعل لم يعد مفهوم حقوق الإنسان يقتصر على معالجة الانتهاكات البشعة، بل أصبح مفهوم أفقي، يجب إدماجه ومراعاته في جميع السياسات والبرامج العمومية.

ونعكف في المفوضية حاليا، على إجراء دراسة حول دمج المقاربة المبنية على حقوق الإنسان في السياسات والبرامج التي تنفذها الحكومة. سينتج عن هذه الدراسة، توصيات ستتم متابعتها من طرف لجنة فنية، حتى نضمن إعمال الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، بصفتها حقوق وليست مكرمة.

**السؤال السادس: خضعت موريتانيا، ثلاث مرات، لآلية الاستعراض الدوري الشامل وهو ما ترتب عليه تقديم جملة من التوصيات، كيف تعاطت الحكومة الموريتانية مع مختلف هذه التوصيات، وكم نسبة تنفيذها على أرض الواقع؟**

معالي المفوض: حرصنا على التعاطي الإيجابي مع كل التوصيات، التي من شأنها، أن تعزز الجهود المبذولة لترقية وحماية حقوق الإنسان وخاصة تلك المتعلقة بآلية الاستعراض الدوري الشامل. باشرنا، بعد صدور التوصيات في الاستعراض الأخير سنة 2021، بحثها بعناية، وفقا لمقاربة تشاركية، شملت جميع الفاعلين المعنيين خاصة، من قطاعات حكومية ومنظمات مجتمع مدني. وقد قبلت الحكومة في النهاية 201 توصية، أي ما يعادل 75.5% من مجموع التوصيات الصادرة لبلادنا. وقد تجاوزت نسبة تنفيذ التوصيات في الاستعراض الثاني، لسنة 2015، 90 بالمائة.

**السؤال السابع: العمل الإنساني مفهوم شامل، يضم عدة مجالات، هل تنوي المفوضية، في إطار إستراتيجية العمل الإنساني، الاعتناء بمختلف تلك المجالات؟**

معالي المفوض: تنوي المفوضية، بحول الله، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتكيف والعمل الإنساني، تنظيم كافة الفاعلين في الحقل الإنساني، وذلك من أجل الاستفادة القصوى من التجارب السابقة في مجالات الاستعداد والتدخل والمؤازرة وذلك عن طريق:

- خلق إطار وطني شامل، للمتابعة وتنظيم التدخلات الإنسانية، يضم إلى جانب مؤسسات الدولة، كافة الشركاء الفنيين والماليين ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية؛
- تعزيز الصمود عن طريق دعم قدرات المجموعات المحلية وتوسيع شبكات الأمان، هذا فضلا عن تفعيل نظام وطني، للتصدي للأزمات الإنسانية (الكوارث والفيضانات ودمج اللاجئين وضبط الهجرة)؛
- دعم قدرات المتدخلين وتعبئة الموارد المالية، وذلك عن طريق، إنشاء صندوق وطني للتضامن وإعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية لتعبئة التمويلات؛ الإنسانية التنموية في مختلف الإستراتيجيات القطاعية.-NEXUS إدخال مقاربة -

**السؤال الثامن: ما هي الأدوار التي اعتمدتها المفوضية سبيلا لتمهين عمل هيئات المجتمع المدني؟**

معالي المفوض: إن تعزيز القدرات المؤسسية والفنية وتمهين المنظمات غير الحكومية، هو محور رئيسي من محاور الاستراتيجية الوطنية لترقية المنظمات غير الحكومية، التي وضعتها المفوضية مؤخرا.

ومن الملاحظات المتعلقة بتشخيص حالة المنظمات، ضعف القدرات في مجال التصور والصياغة وتنفيذ مشاريع التنمية، علاوة على مشاكل الولوج إلى البيانات والمعلومات الضرورية، من أجل تسويق أفضل لبرامجها. وللتغلب على هذه العوائق تم وضع تصور يهدف إلى تكوين وتمهين منظمات المجتمع المدني، من خلال القيام بالعديد من البرامج التكوينية مثل:

- التسيير المالي والإداري، لضمان الاستمرارية على المستوى التنظيمي؛
- برنامج تكويني، حول تطوير القدرات على صياغة وإدارة وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج والمشاريع التنموية؛
- إتاحة الفرص للحصول على الأدوات والآليات اللازمة لوضع خطط العمل؛
- برنامج تكوين على تقنيات المرافعة والمناصرة والتعبئة والتفاوض وإدارة المخاطر،
- برنامج تكويني حول المحاسبة الذاتية والديمقراطية الداخلية؛

برنامج تكويني على متابعة السياسات العمومية وتقييمها.

ونتيجة لذلك أصبحت المنظمات المستفيدة من برنامج التكوين والتمهين تمتلك أدوات التسيير الإداري والمالي وتستخدمها؛

- الديمقراطية الداخلية والقوانين والنظم المحترمة في عمل المنظمات؛
- المنظمات لها خطط عمل أو خطط استراتيجية؛
- المنظمات مكونة على مواضيع متعددة الجوانب ومستوعبة لها؛
- تطوير القدرات والإلمام بتعبئة الموارد وجمع الأموال وإعداد طلبات التمويل.

كما تم إنشاء منصة رقمية «فدام» بهدف تسجيل المنظمات والأنشطة التي تقوم بها ومواردها المالية ومصادر التمويل، بما يسمح بالأخذ في الاعتبار، فاعلية هذه المنظمات واستدامتها المؤسسية والخبرة في مجال تصور وتنفيذ ومتابعة النشاطات في حقل التنمية والتخصص الموضوعاتي وتوفر القدرات الفنية والمؤسسية. كما تمت إلزامية توفير تقارير عن الأنشطة والتنفيذ المالي..

## مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

# إنجازات لامست الواقع واستجابت للتطلعات فكانت محل تقدير داخلي وتثمين دولي

إعداد/ هواري ولد محمد محمود

**شهدت آليات التعاطي مع الملف الحقوقي في موريتانيا خلال السنوات الأخيرة تغيرا جذريا سواء تعلق الأمر بنوعية الإنجازات الميدانية على الأرض أو من خلال أسلوب التعاطي مع مختلف الحالات الحقوقية الذي أصبح قائما على منهج المكاشفة والمصارحة، وتحولت فيه مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني إلى طرف مدني، وهو أسلوب مختلف جذريا على النهج القائم أصلا على محاولة التعتيم على هذه الحالات.**

وتعددت الإنجازات التي حققتها المفوضية خلال الفترة المذكورة بتنوع مجالات تدخلها بدءا بالمجال الحقوقي تعزيزا للترسانة القانونية وتثقيفا وتحسيسا للمواطن بمضامينها وبحقوقه، مرورا بالعمل الإنساني دعما ومؤازرة للحالات الإنسانية والتدخل في مختلف مناطق البلاد التي تتعرض لما يستوجب مد يد العون والمساعدة، وانتهاء بالمجتمع المدني تمهينا لهيئاته وتسهيلا لطرق إنشائها وتعزيزا لدوره في مختلف المجالات التنموية في البلد.

ولأن هذه الإنجازات كانت نتاج سياسة واضحة المعالم تمتاز بوضوح الرؤية وبتحديد الأهداف والغايات، تم في إطارها تشخيص الواقع ووضع الحلول المثلى وتحديد أساليب التنفيذ، والتعاطي بواقعية وبموضوعية تامة مع الوقائع على الأرض، والاستماع للجميع مناقشة وتبيانا وإشراكا لهم في ما يجب القيام به، كانت هذه الإنجازات

محل تقدير واعتراف من مختلف الهيئات الحقوقية الوطنية، وتثمين وإشادة دولية تبلورت واقعا في رفع تصنيف موريتانيا إلى المستوى الثاني في تقرير الخارجية الأمريكية الأخير حول الاتجار بالبشر، وإشادة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، بالجهود التي تقوم بها بلادنا لترقية وحماية حقوق الإنسان.

وقد ساعد جو الانفتاح على الطيف السياسي والحقوقي والتشاور والتهدئة السياسية الذي اعتمده فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، على تنفيذ خطة عملها وفق ما تمليه متطلبات المرحلة من تشاور مع الجميع والاستماع لمختلف آرائهم وملاحظاتهم، وهو ما جعل هذه الإنجازات محل اعتراف وتقدير وطني وإشادة وتثمين من الجهات المعنية في الخارج.

## قطاع حقوق الإنسان ...

## عندما تصدق النوايا وتحدد الأهداف وأساليب تنفيذها

يشكل قطاع حقوق الإنسان أهم المجالات التي تعنى بها مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، سواء من خلال تنفيذ سياسة الحكومة على أرض الواقع في هذا المجال، أو من خلال ترقية وتطوير أداء هذا القطاع الحيوي والهام الذي أصبح مؤشره ليس مقياسا فقط لتصنيف الدول الديمقراطية والمتمدنة، بل أصبح معيارا كذلك لتحديد إن كانت مكانا ملائما لاستقبال الاستثمارات والمعاملات التجارية.

وقد حققت موريتانيا إنجازات ملموسة في هذا القطاع خلال السنوات الأربع الماضية تعددت بتعدد مجالات التدخل مع التقيد بأسلوب جديد امتياز بالمصارحة والمكاشفة ومناقشة القضايا الحقوقية بقدر كبير من الموضوعية والواقعية.

ولإبراز هذه الإنجازات أجرت مجلة الشعب لقاء مع مدير حقوق الإنسان بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيدي محمد ولد شيخنا، أشار فيه إلى أن الإنجازات التي حققتها المفوضية خلال السنوات القليلة الماضية شملت مختلف المجالات ذات الصلة بترقية وحماية حقوق الإنسان.

وقال إن هذه الإنجازات شملت إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الخاصة بالدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، واكمال مسار إعداد الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان ووضع خطة عمل وطنية لتجسيدها على أرض الواقع، ومواصلة العمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية لمحاربة الاتجار بالبشر، من خلال تنظيم 17 ورشة تحسيسية وتكوينية حول القوانين المجرمة للرق والاتجار بالبشر، لصالح السلطات الإدارية والقضائية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني.

وأشار إلى أن هذه الإنجازات شملت كذلك إنشاء لجنة تحكيم خاصة بجائزة حقوق الإنسان واللحمة الاجتماعية والتحضير لمنحها، في نسختها الأولى، وإطلاق دراسة خاصة بالمناطق التي يحتمل أن تشكل بؤرا للاتجار بالأطفال، وإنجاز 6

دراسات فنية متخصصة لمختلف أشكال الاتجار بالبشر، وتنظيم زيارة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للرق

بما في ذلك أسبابه ونتائجه، وإطلاق برنامج تكوين متخصص، حول الاتجار بالبشر، يستهدف وكلاء إنفاذ القانون ومفتشي الشغل وشيوخ المحاظر، ومتابعة الوفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا، في مجال حقوق الإنسان، وإعداد وإيداع جميع التقارير المطلوبة من الحكومة من طرف لجان المعاهدات.

وأضاف أن الانجازات التي حققتها المفوضية خلال السنوات الأربع الماضية شملت أيضا تقديم التقارير الدورية أمام لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتنظيم مؤتمر جهوي لمنظمات مجموعة دول الساحل الخمس حول محاربة الاسترقاق، وإنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتنظيم ورشات تكوينية، لمجموعات حقوق الإنسان، في المنصات الجهوية للمجتمع المدني، حول رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، و تنظيم قوافل تحسيسية متعددة من ضمنها أكبر قافلة يتم تنظيمها في البلد لاطلاع المواطنين على خطورة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وكافة المسلكيات اللاإنسانية، والقوانين المجرمة لها.

وأوضح مدير حقوق الإنسان أن الإنجازات شملت كذلك اعتماد التقرير الوطني للدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وتنظيم حملات تحسيسية حول القانونين 2015-031 المجرم للعبودية والممارسات الاستعبادية و017 -2020 المتعلق بمنع ومحاربة الاتجار بالبشر، وتنظيم حملات تحسيسية إضافية بالشراكة مع منظمات حقوقية لاطلاع المواطنين على مضامين القانونين المذكورين، وإعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الواردة عن الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، وإنشاء جائزة وطنية لحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي.

ونبه إلى أن هذه الإنجازات تم في إطارها كذلك تنظيم طاولة مستديرة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والقطاعات والمؤسسات الوطنية المعنية، ورؤساء المحاكم الخاصة بمكافحة الرق والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان حول العراقيل المتعلقة بتطبيق القانون 2015-031 المجرم للعبودية والممارسات الاستعبادية، مشيرا إلى أن هذه الطاولة تمخضت عنها جملة من التوصيات نصت على تشكيل لجنة لمتابعة قضايا الرق؛ وإعداد ونشر تعميم مشترك موقع من وزراء العدل والدفاع والداخلية بشأن الملاحقة القضائية لجرائم الاتجار بالبشر والعبودية والممارسات الاستعبادية موجه إلى المدعي العام لدى المحكمة العليا والمدعون العامون لدى محاكم الاستئناف ووكلاء الجمهورية وضباط ووكلاء الشرطة القضائية من الأمن الوطني والدرك، وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وإكمال الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان؛ ووضع برنامج وطني لتعزيز التماسك الاجتماعي، وإنجاز دراسة لمواءمة النصوص الوطنية مع ترتيبات الاتفاقيات الدولية؛ وإعداد التقارير الوطنية الخاصة بهيئات المعاهدات والآليات الإقليمية؛ وطباعة مجموعة جديدة من النصوص القانونية وجعلها في متناول مهنيي القانون ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين.

وذكر مدير حقوق الإنسان أن الإنجازات تم في إطارها العمل على تكريس مقاربة الانفتاح والحوار البناء مع المجتمع المدني المحلي و الدولي لحقوق الإنسان حول التقدم الحاصل والآفاق الواعدة لبلادنا، والمصادقة على القانون المتعلق بالوقاية من الاتجار بالأشخاص ووتجريمه وحماية الضحايا، والمصادقة على القانون المتعلق بمحاربة تهريب المهاجرين؛ والمصادقة على مشروع قانون مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، والمصادقة على خطة عمل وطنية لمحاربة الإتجار بالبشر 2022/2020، وإعداد التقارير الوطنية وتقديمها في الوقت المناسب أمام هيئات المعاهدات بما في ذلك التقرير الوطني المتعلق بالدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، والتقرير الدوري الثاني حول العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و كذلك التقرير الدوري الرابع حول القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وأضاف أن من ضمن هذه الحصيلة الكبيرة والمتميزة التي حققتها مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني التفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية والعربية والأفريقية

لحقوق الإنسان وتقديم الردود على 4 بلاغات و3 استبيانات مقدمة إلى الحكومة من طرف الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتجميع وطباعة مجموعة النصوص القانونية الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، والشروع في إعداد استراتيجية وطنية شاملة لترقية وحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان، وتنظيم عدة ورشات تكوينية في مجال حقوق الإنسان تخليدا للأيام العربية والإفريقية والدولية لحقوق الإنسان وكذلك بمناسبة الأيام الوطنية لمحاربة الممارسات الاسترقاقية وتلك المتعلقة بمحاربة التمييز، وإعداد التوجيهات العملية لإدماج بُعد حقوق الإنسان في خطة عمل الحكومة للرد على جائحة كوفيد 19 بالتشاور مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والإشراف على عملية تجديد مكتب الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وقبول طلبات الزيارة من اثنين من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، هما المقرر الخاص للفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة.

وأضاف أن الإنجازات شملت كذلك إقرار لجنة وزارية مكلفة بحقوق الإنسان برئاسة معالي الوزير الأول، وإعداد دفتر الالتزامات لتنفيذ مهمة مساعدة وحماية ضحايا الرق وممارسات الرق وتشكل الطرف المدني من طرف المفوضية في الحالات ذات الصلة، والإشراف على تحيين المحور الرابع من الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة المتعلق بترقية وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وإطلاق دراسة حول أربعة أشكال من الاتجار بالبشر في نواكشوط ستتناول مواضيع: التسول القسري، والعمل المبكر أو القسري، والزواج المبكر أو القسري، والبغاء القسري.

وأشار مدير حقوق الإنسان إلى أن هذه الإنجازات كانت محل إشادة من قبل الهيئات الحقوقية الوطنية ومختلف الفاعلين في المجال، كما كانت محل إشادة

وتقدير دولي كان من أبرز تجلياتها رفع تصنيف موريتانيا إلى المستوى الثاني في تقرير الخارجية الأمريكية المتعلق بالاتجار بالبشر، وإشادة ممثلي الهيئات الدولية الحقوقية بجهود بلادنا في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان.

## قطاع العمل الإنساني ...

إجراءات ملموسة لدعم طبقات المجتمع الهشة ولمساعدة المواطنين في أوقات الأزمات.

عملت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني خلال السنوات القليلة الماضية على تفعيل أداء إدارة العمل الإنساني عبر وضع استراتيجية شاملة في هذا المجال تحدد الأهداف والوسائل وآليات وأساليب التنفيذ، جعلت من هذه الإدارة مساهم فاعل ليس فقط في تقديم يد العون والمساعدة للمتضررين في أوقات الكوارث بل أصبحت مساهم في دعم التنمية المحلية عبر تمويل مشاريع تنموية موجهة بشكل خاص لطبقات المجتمع الهشة.

ولإبراز الدور الذي تقوم به هذه الإدارة والإنجازات التي حققتها خلال السنوات الثلاث الماضية أجرت مجلة الشعب مقابلة مع مدير العمل الإنساني بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد القطب ولد أحويري، أشار فيها إلى أن هذه الإنجازات شملت مجالات متعددة شملت تنفيذ مشاريع تنموية ودعم متضررين ومساعدة نزلاء السجون.

وأوضح أن هذه الإنجازات شملت وضع استراتيجية وطنية للعمل الإنساني تحدد بالتفصيل محاور خطة وطنية لتسيير المخاطر والكوارث وبرامج عملية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وتمويل 118 مشروعا اجتماعيا واقتصاديا، لتحسين الظروف المعيشية للسكان في 4 ولايات، في إطار تنفيذ الأقطاب التنموية المندمجة التي أطلقتها المفوضية بغلاف مالي يناهز 23.137.000 أوقية جديدة، وتقديم مساعدات ل 400 أسرة في مدينة كيهيدي، في أعقاب الفيضانات التي عرفتها هذه المدينة، تم في إطارها توزيع مواد غذائية ومستلزمات للنظافة.

وأضاف أن الإنجازات التي حققتها مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني في هذا المجال شملت كذلك مواصلة تقديم المساعدات الاجتماعية للمرضى والفقراء وضحايا الحرائق، وتمويل 119 مشروعا لتحسين ظروف حياة السكان وذلك في إطار برنامج الأقطاب التنموية المندمجة بعد تحديدها بالتعاون مع السلطات الإدارية والمصالح التقنية والسكان في إحدى عشرة ولاية من ولايات الوطن، وتوزيع آلاف السلات الغذائية على الأسر المحتاجة في مدن روصو وكيهيدي

وسليبابي وباسكنو وتمبدغه؛ ومساعدة نزلاء سجون نواكشوط ونواذيبو وروصو بكميات من المواد الغذائية ومستلزمات النظافة؛ ودعم المرضى والمحتاجين وضحايا الحرائق.

وقال مدير العمل الإنساني إن هذه الإنجازات تم في إطارها العمل على الحد

من معاناة السكان من الفقر والكوارث والتهميش، وذلك من خلال تنفيذ جملة من الأنشطة شملت دمج خمسة وسبعين سجيناً سابقًا في الحياة النشطة في إطار برنامج للتأهيل، وتقديم مساعدات ل 60 شخصاً من المحتاجين والمرضى وضحايا الحرائق، ومساعدات لنزلاء سجن نواذيبو، وتقديم مساعدات غذائية ومستلزمات نظافة لصالح 900 سجين في المؤسسات السجنية الأربع في نواكشوط في إطار التصدي لجائحة كورونا، وتقديم مساعدات غذائية ل 500 أسرة متضررة من الفيضانات في مدينة باسكنو ولـ 500 أسرة متضررة من الفيضانات كذلك في مدينة روصو.

## قطاع العلاقات مع المجتمع المدني ..

جهود معتبرة لتعزيز مهنية العاملين في هذا المجال سعيا لتفعيل أدائهم التنموي

عملت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني خلال السنوات الأخيرة الماضية على خلق الظروف الملائمة لكي يقوم المجتمع المدني بدوره المحوري والهام كمساهم فاعل في مختلف المجالات التنموية.

وانطلقت المفوضية في إطار سعيها لخلق هذه الظروف الملائمة من ركيزتين أساسيتين تم في إطارهما تسهيل إجراءات تشكيل هيئات المجتمع المدني، وتكوين وتأطير هذه الهيئات سعيا لتمهينها وجعلها قادرة على المساهمة بفاعلية في مجالات تدخلها.

وللاطلاع أكثر على الإنجازات التي حققتها مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني في مجال ترقية أداء هيئات المجتمع المدني وتعزيز مشاركتها في المجهود الوطني أجرت مجلة الشعب مقابلة مع مدير العلاقات مع المجتمع المدني، السيد إسلم ولد علي، أشار فيها إلى أن هذه الإنجازات شملت إعداد استراتيجية وطنية لترقية المجتمع المدني، وإعداد واعتماد القانون 2021/004 المتعلق بالجمعيات والشبكات والمؤسسات الذي صادقت عليه الحكومة، وإعداد المرسوم التطبيقي والمقررات المتعلقة به، وإنشاء منصات جهوية لمنظمات المجتمع المدني، ومنصة رقمية لتسجيل هذه المنظمات تعرف اختصارا ب(فيدام).

وأضاف أن هذه الإنجازات شملت كذلك القيام بحملات لنشر وتعميم القانون 2021/004 وتكوين السلطات الإدارية ومنظمات المجتمع المدني في جميع الولايات على استخدام المنصة الرقمية لتسجيل منظمات المجتمع المدني، وإعداد مقرر مشترك مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج يحدد شروط إبرام اتفاق المقر، بين الدولة الموريتانية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية.

وأشار إلى أن من ضمن هذه الإنجازات دعم المنصات الجهوية لمنظمات المجتمع المدني عبر تحمل تكاليف إيجار مقراتها، وتمويل 70 نشاطا لصالح منظمات المجتمع المدني العاملة في مختلف المجالات، وإعداد برنامج لتعزيز قدراتها، وتنظيم تكوينات حول المناصرة والتسيير الإداري والمالي وإعداد المشاريع، لصالح 100 منظمة غير حكومية، وتمويل حملة تحسيسية لصالح السكان عبر مجموعة من منظمات المجتمع المدني حول مخاطر جائحة كوفيد-19 وطرق الوقاية منها.

ونبه إلى أن الإنجازات التي قامت بها مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني خلال

السنوات الأخيرة الماضية شملت أيضا تمويل حملة طارئة حول أهمية أخذ اللقاح واتباع إجراءات الوقاية ضد كوفيد-19، وإطلاق مسار للتحسيس بالقانون 004/2021 وآلياته التطبيقيه؛ وإنشاء منتديات جهوية لمنظمات المجتمع المدني على مستوى جميع الولايات الداخلية.

وأوضح مدير العلاقات مع المجتمع المدني أن من ضمن الإنجازات دعم قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال المبادرات المتخذة مع مختلف الشركاء لمواكبة عملها وتحسينه، وإطلاق عملية تقييم منتدى الفاعلين غير الحكوميين بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والشروع بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دراسة تقييمية لصندوق دعم وتمهين المنظمات غير الحكومية، وتنظيم حملة تحسيسية حول التماسك الاجتماعي و التنمية على مستوى ولايتي الحوض الشرقي وكيدي ماغا، ودعم أنشطة المجتمع المدني في حملة مكافحة جائحة كورونا، حيث شاركت في تلك الأنشطة 490 منظمة غير حكومية، استفادت في إطار هذه الأنشطة 1600 أسرة من مواد غذائية، و 1800 أسرة من مستلزمات للنظافة، ودعم المنتديات الجهوية في كافة الولايات في إطار تخليد اليوم العالمي لمكافحة الرشوة.

## الإمام محمد محمود ولد احمد يوره متحدثا للشعب عن حقوق الإنسان في الإسلام:

# رب العباد أدرى بمصلحة العباد وصيانة حقوق هؤلاء مسؤولية القمة والقاعدة

ديدي ولد محمدو محمد الأمين

قبل أكثر من 1400 سنة، جاءت الشريعة الاسلامية لضمان حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان في الإسلام ليست منحة من سلطان، أوقرارا صادرا من منظمة دولية أو....، وإنما هي حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي، لا تقبل الحذف ولا النسخ ولا التعطيل...

ومن الواضح أن الأساس الذي قام عليه مفهوم حقوق الإنسان في الدين الحنيف، هو التكريم ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾.

وأن الاختلاف بين البشر في الأعمار والأرزاق والألوان والألسنة لحكمة بالغة بارئ الكون بها أدرى لكن الأفضلية ليست لأي كان إلا بالتقوى، أي بالإلتزام التام بأوامر العلي القدير كما نقلها إلى البشر رسل منهم لحكمة أخرى..

ويوضح الإمام محمد محمود ولد احمد يوره في لقاء مع «مجلة الشعب» أن مفهوم حقوق الإنسان شامل ومتداخل، فهناك حقوق تشمل الإنسان من حيث هو إنسان كحقه في الاكرام والاحترام والأكل والملبس.. وهناك حقوق يختص بها المسلم.

ويستشهد الإمام بهذا الخصوص بحديث معاذ ابن جبل رضي الله عنه حيث قال: كُنْتُ رِدْفَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه و سلم عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ عُفَيْرٌ. قَالَ: فَقَالَ: يَا مُعَاذُ! أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ وما حقُّ العباد عَلَى اللَّهِ؟ قَالَ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا. وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ. فَيَتَّكِلُوا».

وأوضح الإمام أن حق العباد على الله أن لا يعذبهم، تفضلا منه لا وجوبا عليه، لهذا خرج الكافر، وقد تجتمع هذه الحقوق في الجميع كالوفاء لهم بالعقود والعهود.

وأضاف ان من أعظم الحقوق في الإسلام حق الأبناء على الآباء وذلك يتلخص في اختيار المنبت والتربية والتعليم، وتنعكس الصورة عندما يبلغ الأبناء ويكبر الوالدان، مذكرا بالآية الكريمة:

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾.

وبين أن ما تقوم به بعض الجهات في العالم بخصوص من يسمون بـ «المثليين» مرفوض جملة وتفصيلا، لأنه ينافي الفطرة السليمة ولا يمت لحقوق الإنسان بأي صلة، معتبرا ذلك بمثابة مهزلة كبرى تسعى لتدمير البشرية جمعاء وينبغي أن يقوم أهل الرأي والمشورة وعقلاء العالم، بالتصدي لها ولكل ما يماثلها، لأن العقل قبل الشرع يرفضها والفطرة البشرية السليمة تأباها.

وشدد على أن أمر التصدي يتأكد بشكل أكبر في الدول الإسلامية و«بلدنا بحمد الله من بينها وطالما تصدى لترهات سابقة حتى باءت ألاعيب أصحابها بالفشل الذريع بحمد الله».

وقال فضيلة الإمام، إن أعداء المسلمين يسعون لتجريد أبناء الأمة من لغتهم، لغة القرآن وقيمهم النابعة من شريعتهم الغراء والمعركة ضد هؤلاء معركة حياة أو موت، والقتيل فيها من المسلمين شهيد لأنه سعى لحماية الدين والعرض.

وأكد أن الإنسان الذي كرمه الله يجب أن تصان كرامته بأن تكفل حقوقه كاملة وفق شرع خالقه الذي هو أعلم به وسيظل الصراع دائما بين من يريد له الخير ومن يريد به الشر من أبناء جلدته، فهناك فريقان: فريق في الجنة وفريق في السعير والعياذ بالله.

وبين أن الشريعة الاسلامية الغراء هي المصدر الأول والاخير للتشريع وهي وحدها الكفيلة والضامنة لحقوق الناس، و ليس مطلوبا منا التوفيق بين الشريعة والقانون، مذكرا بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر القوانين الموريتانية حسب معدي هذه النصوص، داعيا إلى غربلة تلك القوانين من جديد والتأكد من خلوها التام مما ينافي الشرع خدمة للبلاد والعباد.

واعتبر فضيلة الإمام أن إدراك الجميع حاكمين ومحكومين آباء وأمهات، أبناء وبنات، لحقوقهم وحرصهم على أن ينال كل ذي حق حقه، سيجعل المجتمع آمنا مطمئنا يأتيه رزقه ويخيب ظن عدوه، وأن غير ذلك يعني الكفر بأنعم الله والعياذ بالله وفي مثله يقول جل من قائل: وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾.

ودعا فضيلة الإمام الموريتانيين قمة وقاعدة، علماء ونخبا، شبابا وشيبا، إلى إدراك الخطر الذي يتهدد الأمة من أي تطاول أو تلاعب بلغتها ودينها وقيمها، مؤكدا أن المسؤولية في ذلك فردية وجماعية والتعاون عليه مطلب شرعي وبر وتقوى وصمام أمان وعدل وإحسان.

## اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

# بين ثنائيات التأسيس والبناء والإنجازات والأهداف

إعداد/ محمد العتيق

مع بداية تسعينيات القرن الماضي عقد في باريس مؤتمر لحقوق الإنسان تمخضت عنه جملة من الأفكار صيغت على شكل مبادئ طالبت الدول باعتماد آليات وطنية لحماية وترقية لحقوق الإنسان مستقلة عن القطاعات الحكومية واستجابت أغلب الدول لذلك النداء ولم تكن البلاد بدعا منها فبعد ثلاث سنين من مؤتمر باريس أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب الأمر القانوني 015-2006 الصادر بتاريخ 12 يوليو 2006، وهي هيئة استشارية مستقلة تعنى بالمراقبة والرصد في مجال حقوق الإنسان، وقد باشرت اللجنة عملها 01 مارس 2007، وبعد خمس سنين من ذلك التاريخ نالت دستوريتها وأعيد تنظمها بموجب القانون النظامي 016-2017 الذي يحدد تشكيلتها وتنظيم وسير عملها.

## المهام والصلاحيات

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق وفق استقلاليتها بمهام متعددة تتمثل في إبداء الرأي الاستشاري بناء على طلب من الحكومة أو البرلمان أو أي جهاز استشاري آخر مختص أو بمبادرة خاصة منها حول القضايا العامة أو الخاصة المرتبطة بترقية وحماية حقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية، دراسة وتقديم أراء استشارية حول التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان ومشاريع النصوص المتصلة بهذا المجال، المساهمة بكافة الوسائل المناسبة في نشر وتجذير ثقافة حقوق الإنسان، ترقية البحث والتربية والتعليم في مجال حقوق الإنسان داخل مختلف أسلاك التعليم وداخل الأوساط المهنية والاجتماعية، العمل على التعريف بحقوق الإنسان وبالإجراءات التي تمكن من الاعتراف بها وخاصة مكافحة أشكال التمييز والمساس بالكرامة الإنسانية، وخصوصا التمييز العنصري وممارسات الاسترقاق وأشكال التمييز ضد المرأة. وذلك من خلال توعية وتحسيس الرأي العام، من خلال الإعلام والاتصال والتعليم مع الاستعانة في هذا الشأن بالصحافة بمختلف أجهزتها، الترقية والسهر على مواءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها ومحاربة الممارسات المنافية لها، تشجيع المصادقة على الآليات القانونية لحقوق الإنسان ؛ والمساهمة في إعداد التقارير التي على الحكومة أن تقدمها أمام أجهزة ولجان الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية طبقا للاتفاقيات الموقع عليها وإبداء رأيها في هذ المجال مع الحفاظ على استقلالها، تطوير التعاون في مجال حقوق الإنسان مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التابعة لدول أخرى إضافة إلى المنظمات غير الحكومية.

وتقوم اللجنة أيضا بجملة من الإجراءات لتعزيز آليات الرقابة والمتابعة حيث تجري زيارات مفاجئة لمؤسسات السجون ولاماكن الحراسة النظرية من اجل التأكد من احترام حقوق الأشخاص مسلوبي الحرية.

تشرف اللجنة على جائزة رئيس الجمهورية والتي تمنح للمنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان بموجب مرسوم يحدد النشاطات الفعلية على أرض الواقع تمييزا للدراسات والمشاريع المرتبطة بالحماية والترقية الفعلية لحقوق الإنسان وتمشيا مع روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما تقوم اللجنة بالنظر في كافة وضعيات المساس بحقوق الإنسان سواء منها المرصودة أو المرفوعة إلى علمها ولها أن تتخذ أي إجراء مناسب في هذا الشأن، دون المساس بالصلاحيات المخولة للسلطات الإدارية والقضائية.

وترفع اللجنة تقريرا سنويا لرئيس الجمهورية حول الوضعية العامة لحقوق الإنسان ويعرض التقرير حالة حقوق الإنسان في البلد ويقدم التوصيات لتحسينها، كما يمكن للجنة إن دعت الحاجة وبنفس الشروط أن تعد تقارير حول قضايا معينة، ويمكن لها أيضا خلال ممارستها لمهامها أن تستمع لأي شخص وتحصل على كافة المعلومات والوثائق الضرورية لتقدير الوضعيات

العائدة لاختصاصها مع مراعاة الحدود التي يفرضها القانون، كما يمكن لها مخاطبة الرأي العام من خلال الصحافة وذلك لنشر أراءها وتوصياتها، وباستطاعة اللجنة كذلك أن تلجأ إلى المساعدة والاستعانة بأي جهاز عمومي أو خصوصي في إطار أدائها لمهمتها، وعلى السلطات العمومية أن تسهل مهمة اللجنة، يمكن لرئيس اللجنة وفي كل الظروف أن يطلب من أي قطاع معني الإدلاء بأي معلومة أو أنباء مرتبطة بقضية معروضة على نظر اللجنة.

## التشكيل الهرمي للجنة

تتكون اللجنة من تشكيلة متنوعة وفق مبادئ باريس تراعي التنوع الاثني والثقافي في البلد اذ تضم رئيسا وأعضاء وذلك على مستويين:

المستوى الأول: المؤسسات والمنظمات المهنية والمجتمع المدني وبصوت تداولي

وذلك على النحو التالي:

- قاضي حكم منتخب ممثلا للمحكمة العليا.
- ستة (6) ممثلين منتخبين من طرف المنظمات غير الحكومية المهتمة من بينها ممثل عن منظمات الدفاع عن حقوق الطفل وممثل عن منظمات الترقية والدفاع عن حقوق المرأة، بالإضافة إلى ممثل عن المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة.
- ممثل منتخب من طرف رابطة العلماء.
- ممثلين (2) منتخبين من طرف المركزيات النقابية.
- ممثل منتخب من طرف الهيئة الوطنية للمحامين.
- ممثل منتخب من طرف رابطة ا لصحفيين .
- أستاذ قانون منتخب ممثلا لجامعة نواكشوط.

المستوى الثاني: البرلمان والإدارات وبصوت استشاري

وذلك على النحو التالي:

- نائبين معينين من طرف الجمعية الوطنية.
- مستشار برئاسة الجمهورية؛
- مستشار بالوزارة الأولى؛
- أربع شخصيات مؤهلة تختار من طرف رئيس الجمهورية اعتبارا لمؤهلاتهم في مجال حقوق الإنسان
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالعدل؛
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون؛
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالداخلية.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بشؤون المرأة
- ممثل عن القطاع المكلف بحقوق الإنسان.

## شراكات لتعزيز الرصد والمتابعة

لدى اللجنة شراكات مع عدة هيئات بغية للتشاور والتعاون والتنسيق، مثل المجلس الأعلى للفتوى والمظالم والمصالح المكلفة بترقية وحماية حقوق الإنسان، والمصالح التابعة للإدارة القضائية والسجون، والمصالح المكلفة بحفظ النظام والأمن العمومي، والمصالح المكلفة بإدارة الشغل والهيئات الممثلة للمجتمع المدني.

## علاقة اللجنة بالبرلمان

انطلاقا من مبادئ بلغراد 2012، نسجت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان علاقتها مع الجمعية الوطنية، فمبادئ بلغراد التي تعد الوثيقة الدولية المرجعية في التأسيس للعلاقة بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتنص هذه المبادئ على ما يلي:

• ضرورة أن تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتطوير علاقة عمل قوية مع اللجنة البرلمانية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، من أجل تعزيز تبادل المعلومات.

• تحديد مجالات التعاون الممكنة في مجال حماية حقوق الإنسان.

• يجب أن يطال هذا التعاون باقي اللجان في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

• استشارة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من قبل البرلمانات بشأن محتوى مشاريع ومقترحات القوانين الجديدة.

• التأكد من مدى احترامها لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان والعمل على تقديم مقترحات، عند الاقتضاء، من أجل ملائمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وسعيا منها لتكريس وتوطيد هذه العلاقة؛ تقدم اللجنة تقاريرها لرئيس الجمعية وتتم مناقشتها من قبل اللجنة البرلمانية المختصة وتتطلع اللجنة الى تعزيز وتطوير هذه العلاقة؛ من خلال إنشاء لجان مشتركة وتقديم مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان لإبداء الرأي عليها كما هو منصوص عليه في مبادئ بلغراد والقانون النظامي 016-2017 الذي يحدد سير وتنظيم وعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

## إجراءات ومسوح ميدانية

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إطار المهمة الموكلة إليها تقوم بزيارات مفاجئة للسجون وأماكن الحراسة النظرية للاطلاع على مدى تمتع السجناء والموقوفين بحقوقهم فالسجن ليس مبررا لسلب الحقوق فالمشرع يكفل للسجناء والموقوفين كامل حقوقهم واللجنة تقوم بدورها في هذا الصدد وقد قامت اللجنة بهذا الخصوص بمتابعة الدورة الجنائية الماضية وأصدرت تقريرها الذي أثار جدلا بين القضاة حيث رصدت فيه اللجنة قدرا من الخرقات تمثلت في أن جل المعروضين أمام العدالة في هذه الدورة ليس لديهم محامون وهو انتهاك صريح لحق الدفاع الذي يكفله لهم القانون.

انطلاقا من مهمة المتابعة والرصد قامت اللجنة في الفترة الممتدة بين 2019 و2022 بجولة تفقدية جابت جل مقاطعات البلاد وأعدت تقريرا شاملا عن واقع حقوق الإنسان في البلد بكل أبعاده راصدة جملة من الاختلالات الحقوقية والتي تتمثل أساسا في غياب حق الولوج للتعليم الصحة والمياه في العديد من القرى والبلدات.

وتعد اللجنة أيضا وفق مهمتها الاستشارية تقارير سنوية عن واقع حقوق الإنسان، وهذه السنة ستعد تقريرها عن قطاع الصحة.

منبر

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: الجسم المضاد والبهلواني

# بلدنا بحاجة إلى جيل جديد ملتزم بإعادة اختراع ازدهاره من خلال التحول الرقمي

بقلم رئيس
اللجنة الوطنية
لحقوق الإنسان
الأستـــاذ
أحمد سالم ولد
بوحبيني

**إذا كان علينا أن نعطي لمحة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ودورها وأنشطتها ومكانتها في مجال حقوق الإنسان في موريتانيا، فسيكون علينا أن نستعير ونجمع بين مفهومين، أحدهما مستمد من العلم، وهو الجسم المضاد، والآخر مستمد من عالم الترفيه، وهو البهلوان. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو الجسم المضاد البهلواني.**

**تأسست اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2006 بموجب مرسوم، وهي مؤسسة ذات مكانة دستورية يحكمها اليوم القانون 2017-016 الصادر في 5 يوليو 2017، من بين المؤسسات الدستورية الست للجمهورية التي هي: المجلس الدستوري، ومحكمة العدل السامية، ومحكمة الحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى للفتوى والمظالم.**

واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشأتها الدولة استجابة للقواعد التي تحكم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وفقًا لـ «مبادئ باريس» للأمم المتحدة والهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، هي جهاز استشارة، والرصد، والإنذار، والوساطة والتقييم في مجال حقوق الإنسان.

وتمثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالنسبة للدولة ما يمثله الجسم المضاد من أهمية لجسم الإنسان.

وفي الواقع، فإن هذه المقارنة موضوعية في كثير من النواحي: فالجسم المضاد يتغذى ويحصل على الأكسجين من الجسم، ومع ذلك يحتفظ باستقلاليته حتى لا يفشل أبدا في الإنذار والوقاية والقتال، بقدر ما تسمح وسائله، ضد كل ما يهدد جسم الإنسان. ولا يمكن للمرء أن يتخيل جسما مضادا يعمل ضد المصالح الحيوية للجسم الذي يؤويه.

ومن نفس الزاوية، وبصفتها مؤسسة رئيسية تقدم المشورة للدولة بشأن حقوق الإنسان، فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تمتلك الوسائل والتفويض القانوني الواسع لترقية حقوق الإنسان وحمايتها على امتداد التراب الوطني. وتتمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بصلاحية رصد أي انتهاك لحقوق الإنسان وإجراء التحقيقات اللازمة بشكل مستقل لتحديد المسؤولين وإدانتهم، وإعداد تقارير مفصلة أو سنوية وتقديم توصيات. وكمستشار للدولة، تشعر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان السلطات، وبالنبرة المناسبة، وتذكر بالالتزامات الدولية و/أو الإقليمية، وتساهم أو تسهر على مواءمة التشريعات الوطنية

مع المعايير الدولية، وتراقب تنفيذ التوصيات الموجهة إلى موريتانيا ولهذه الغاية تتعاون في مجال حقوق الإنسان مع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات الوطنية في البلدان الأخرى وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

ومن نفس المنطلق، تساهم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان وترصد انتهاكات حقوق الإنسان من أجل وضع حد لها وضمان جبر الضرر وعدم إفلات مرتكبيها من العقاب.

ومن خلال تنوع تشكيلتها، يفترض أن تعكس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان موريتانيا في تنوعها.

ومهما عظم دورها، فيجب أن تحافظ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشكل دائم على التوازن الضروري، مثلها مثل البهلواني.

وحفاظا على مصداقيتها، تقيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان علاقات متوازنة مع جميع أصحاب المصلحة، سواء كانوا تابعين للسلطات الإدارية، أو القضائية، أو التشريعية، أو منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية، أو الشركاء الفنيين والماليين.

ولكونها بهلوانية، تتوفر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تقارير بقدر ما تتعلق بحقوق الإنسان فإنها تتعلق بالدبلوماسية أيضا. وهكذا تحافظ على علاقات وثيقة وجيدة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتي تقود معها، دون محرمات، بعثات مشتركة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بمزاعم الرق.

وبطبيعتها المنفتحة، تندرج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ضمن استراتيجية ومنظور عمل يعنى بجميع مجالات حقوق الإنسان دون محرمات أو احتكار أو منطقة محجوزة.

وهذا هو ما تجسد بشكل واضح في العديد من القوافل التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد، والتي كانت شعاراتها: لنطوي صفحة العبودية؛ لا تسامح مع العبودية؛ الصمت حيال العبودية جريمة.

وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة كمستشار فني، أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحقيقات في قضايا العبودية المزعومة مع استنتاجات متباينة في بعض الأحيان؛ كما تم توقيع اتفاقية مع وكالة تآزر للتكفل بضحايا العبودية، إلخ.

وترتبط اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعلاقات ثقة مع الممثلين الأجانب، ولا سيما السفراء، مما قادهم إلى مرافقة مؤسستنا في مهامها الهادفة لترقية حقوق الإنسان داخل البلاد.

وتلتزم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بخطاب متوازن أمام الهيئات الدولية التي تعترف فيها بجهود الدولة وما أحرزته من تقدم لكنها لا تخفي أوجه القصور والنواقص الأخرى التي لوحظت في الوفاء بالتزاماتها.

ولأنها لم تلجأ أبدا للاختباء وراء التصريحات الإطرائية أو التحريضية تماما، التقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية مع السلطات الأمريكية بشأن الاتجار بالبشر، حيث قدمت خطاب شهادة يسلط الضوء على الجهود التي تبذلها السلطات الموريتانية في مكافحة الاتجار بالبشر، ولكن دون أن تغفل التذكير ببقية المسافة التي يتعين قطعها.

وبشكل عام، تعنى لجان حقوق الإنسان بشكل أساسي بحماية المواطنين من التمييز وحماية الحقوق المدنية وحقوق الإنسان الأخرى.

وتتمثل إحدى وظائف لجان حقوق الإنسان في تلقي الشكاوى من الأفراد (وأحيانا الجماعات) التي تزعم وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في انتهاك للتشريعات الوطنية والتحقيق في هذه الشكاوى.

وهناك وظيفة مهمة أخرى للجان حقوق الإنسان تتمثل في إجراء تشخيص منهجي لسياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان من أجل تحديد أوجه القصور المتعلقة باحترام حقوق الإنسان واقتراح تدابير لتحسين الوضعية. كما أنها مخولة لمراقبة امتثال الدولة للقوانين الوطنية والقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، وتوصي، إذا لزم الأمر، بإجراء تغييرات. وتعد قدرة اللجنة على إجراء تحقيقات تلقائية مهمة في تقييم قوتها وفعاليتها، وهذا صحيح بشكل خاص في المواقف التي تتعلق بأفراد أو مجموعات تفتقر إلى الموارد المالية أو الاجتماعية الكافية لتقديم شكاوى فردية.

ولا يمكن النهوض بحقوق الإنسان من خلال التدابير التشريعية والإدارية وحدها، وهو ما تطلب تكليف اللجان بالمسؤولية الهامة المتمثلة في توعية المجتمع بحقوق الإنسان. وقد تشمل الترقية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان قيام اللجان بشرح وظائفها وأهدافها للجمهور، وتحفيز النقاش حول مختلف قضايا حقوق الإنسان الهامة، وتنظيم اللقاءات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وعقد اجتماعات إعلامية بالإضافة إلى إعداد وتوزيع إصدارات متعلقة بحقوق الإنسان.

# دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إبراز الصورة الحقوقية على المستوى الدولي

إعداد / آمنة بنت خونه

انطلاقا من الالتزامات التي تعهدت بها الدولة الموريتانية من أجل حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كمؤسسة دستورية استشارية تعنى بحماية وترقية حقوق الإنسان انطلاقا من المبادئ الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار عملت اللجنة على تعزيز مكانة حقوق الإنسان في البلد والاطلاع بالمهام المسندة لها، فأخذت منهجا جديدا في التواصل والتعبئة، فبالتزامن مع عملها الداخلي ارتأت فتح نوافذ على الخارج لتقديم الصورة الحقيقية عن وضعية حقوق الإنسان في موريتانيا وهي الصورة التي لا تغفل النواقص خاصة في أغلب المشكلات المطروحة ذات الجذور والأبعاد الاقتصادية.

وتتجلى أهمية البعد الاقتصادي في أن غالبية تحديات حقوق الإنسان ذات خلفية اقتصادية وهو ما يتطلب التعاون مع الشركاء من أجل التغلب عليها، فالغبن والإقصاء والتهميش وتردي مستوى النفاذ للتعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات هي مخرجات طبيعية للهشاشة الاقتصادية، ويتركز دورها هنا في تقديم صورة التحديات والمشكلات كما هي للشركاء كما تسلط الضوء على ما تحقق من تقدم في هذا المجال.

وقد بدأت اللجنة حملتها الدولية بمؤتمر نظمته بلندن بحضور السفير الموريتاني في بريطانيا وممثل عن وزارة الداخلية البريطانية، وأعقبت المؤتمر بمحاضرة في «جنيف» حول وضعية حقوق الإنسان في موريتانيا حضرها سفيرنا هناك وممثلون عن منظمات حقوقية فرانكفونية وسويسرية حيث تم توزيع تقرير اللجنة السنوي على الحاضرين.

كما كانت زيارة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ أحمد سالم ولد بوحبيني للولايات المتحدة الأمريكية مثمرة وقد تكللت بنجاح غير مسبوق، حيث عقد رئيس اللجنة الوطنية خلالها اجتماعات مهمة مع عدد من المسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى في البيت الأبيض ودوائر الحكومة كالخارجية والشغل والتجارة.

وتأتي هذه الزيارة مع تحديث الولايات المتحدة الأمريكية لتقريرها السنوي حول حقوق الإنسان الذي سبق وأن وضعت فيه موريتانيا في الترتيب الثاني تحت الرقابة وهو الوضع الذي سينتهي هذه السنة بانتهاء تلك المراقبة والملاحظة.

ويهم اللجنة من خلال هذا التحرك أن تسلط الضوء على الجهود المبذولة من قبل الحكومة خلال السنوات الأخيرة كي تعبر موريتانيا إلى المستوى الثاني بدون رقابة، المستوى الذي يمكنها من الاستفادة من التمويلات وهو ما يساعد في تحسين وضعية حقوق الإنسان.

وسبق للجنة أن تقدمت بدعوة السفراء الغربيين المعتمدين في موريتانيا لمرافقتها في جولاتها الداخلية، حيث رافقتها السفيرة الإسبانية إلى ولاية الترارزة، ورافقتها السفيرة الألمانية إلى ولاية كوركل، ورافقها السفير الفرنسي إلى ولاية إينشيري ورافقتها السفير ة الأمريكية إلى ولاية لبراكنة، ورافقها سفير الاتحاد الأوربي إلى ولاية كيدي ماغة وإلى ولاية آدرار ومقاطعة الرياض بولاية نواكشوط الجنوبية، كما عرض رئيس اللجنة رؤيتها على رئيس الاتحاد الأوربي سعادة السيد «شارل ميشل» مؤكدا على أن على الاوربيين تغيير رؤيتهم عن العبودية في موريتانيا، كما عرض رؤيتها على نائبة وزير الخارجية الألماني وبعض من السفراء المعتمدين في موريتانيا، كسفيرة بلجيكا، وسفيرة كندا وسفير اسويسرا وسفير اليابان وممثل مكتب المفوضية السامية بنواكشوط ومديرة التعاون الدولي بوزارة العدل الألمانية.

وقد قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ،بكل هذه الجهود من أجل

وضع العالم أمام الصورة الحقيقية لوضعية حقوق الإنسان في البلد وبما تم تحقيقه في هذا المجال، لتثمينه وتشجيعه والمساعدة في ترقيته وتطويره سعيا للتعاون الجمعي على تحسينها ومسح آثارها والاغلب على معيقات تجاوزها وفتح الأبواب للتعاون الاقتصادي الذي يمثل السبيل الأمثل لبلوغ هذه المهمات والركيزة الأكثر فاعلية لتحقيق تلك الأهداف وهذا ما يستلزم رفع تصنيف موريتانيا إلى مستوى تنقيطي سلمي يسمح بهذا التعامل وقد أخذ هذا المسعى من اللجنة أربع سنين من الجهود المضنية، اتت أكلها اليوم فأصبح كل الشركاء الدوليين يتعاملون مع اللجنة باحترام وتعاط إيجابي ويضعونها موضع الشريك الأساسي والمخاطب الأوحد الذي يضع أهدافه نصب عينه، سعيا لتحقيق المصلحة العليا لبلده رغم العراقيل الجمة.

### المستشار الفني المكلف بحقوق الإنسان باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مقابلة مع مجلة «الشعب»:

# نثمن التعاطي الإيجابي من الجهات العليا في البلد

## نشيد بالجهود التي تقوم بها الحكومة من أجل حماية وترقية حقوق الإنسان

حوار: آمنة منت خونه

تماشيا مع التزاماتها الدولية في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان، شهدت موريتانيا مواصلة تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحقوق الإنسان، والذي انطلق منذ تسعينات القرن الماضي. حيث تسارعت وتيرة الإصلاحات عن طريق دستور 20 يوليو 1991أو بتعديلات دستورية 2006؛ 2012؛ 2017 أو سن قوانين جديدة، أو من خلال ملاءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية التي انضمت إليها موريتانيا. كما تم إنشاء هياكل حكومية ومؤسسات وطنية مستقلة، وذلك من أجل ضمان حماية حقوق الإنسان وترقيتها.

تضمن الدستور 20 يوليو 1991 والدساتير المعدلة (2006؛2012؛2017 أسس ومبادئ وضمانات الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، حيث ورد في ديباجة الدستور تمسك موريتانيا بالدين الإسلامي الحنيف وبمبادئ الديمقراطية الوارد تحديدها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948 والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر بتاريخ 28 يونيو 1981 وفي الاتفاقيات الدولية التسع التي وافقت عليها موريتانيا. بما تقتضيه المواثيق الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات.

كما التزمت موريتانيا بحماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما والإسهام في

تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء انطلاقا من المواثيق الدولية التي صادقت عليها.

وانطلاقا من المهام المسندة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كمؤسسة دستورية استشارية تعنى بحماية وترقية حقوق الإنسان انطلاقا من مبادئ باريس 1993 الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومن القانون النظامي 016-2017 الذي يحدد سير وتشكيلة وتنظيم عملها؛ ما فتئت اللجنة تلعب الدور المنوط بها في ميدان حماية وترقية حقوق الإنسان؛ وقد بذلت اللجنة في السنوات الاخيرة جهودا معتبرة مكنتها من استرجاع مكانتها على المستوى الوطني والدولي؛ من خلال نشر وتكريس ثقافة وقيم حقوق الانسان على كافة المستويات الوطنية وتشجيع الحكومة على المصادقة على الآليات القانونية لحقوق الإنسان؛ والمساهمة في إعداد التقارير التي على الحكومة أن تقدمها أمام أجهزة ولجان الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية طبقا للاتفاقيات الموقع عليها وإبداء رأيها في هذ المجال مع الحفاظ على استقلالها .

وفي هذا السياق فإن اللجنة تثمن التعاطي الايجابي من الجهات العليا في البلد؛ كما تشيد بالجهود التي تقوم بها الحكومة من أجل حماية وترقية حقوق الانسان.

وبخصوص تعامل اللجنة مع القضايا الحقوقية المطروحة؛ فإن اللجنة لديها مهمة وصلاحيات واسعة؛ كما تمتلك اللجنة رؤية واضحة واستراتيجية ناجعة وقاعدة بيانات واضحة حصلت عليها من خلال القوافل التي جابت مختلف ولايات الوطن بالإضافة إلى ما تمتلكه من آليات لحماية وترقية حقوق الإنسان.

وتمتلك اللجنة الخبرة والتجربة في التعاطي مع كل القضايا الحقوقية المطروحة عليها أو المرصودة من خلال عمليات الرصد والبحث والتحري التي تقوم بها؛ وتتعامل اللجنة مع كل القضايا بطريقة شفافة ونزيهة ومستقلة ومحايدة وهو ما أشاد به الخبراء والشركاء الدوليين والوطنيين.

وبخصوص مجالات تدخل اللجنة؛ فإنها تدخل في كل القضايا ذات الطابع الحقوقي والقضايا التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وإحساسا منها بغياب الوعي القانوني والحقوقي فإن اللجنة تركز في عملها على نشر ثقافة وقيم حقوق الإنسان من خلال الملتقيات والورشات والدورات التكوينية لفائدة السلطات الإدارية والقضائية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها؛ دون أن تتغافل عن الدور الحمائي الذي تم تعزيزه بمقاربة ناجعة اعتمدتها اللجنة نالت ثقة الجميع.

بخصوص العلاقة من بين التقارير التي تقدمها الحكومة أمام الهيئات التعاهدية وتقرير اللجنة؛ فإن اللجنة تشارك في التقارير الحكومية المرفوعة إلى الهيئات التعاهدية الإقليمية والدولية ومن خلال تلك المشاركة تتيح للمجتمع المدني المشاركة بفعل دورها كجسر ما بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

بعد هذه المشاركة فان اللجنة تعد تقريرا موازيا مستقلا عن تقرير الحكومة تقدمه امام الهيئة التعاهدية المختصة التي تناقش تقرير الحكومة؛ كما تقوم اللجنة بمتابعة التوصيات التي تصدر من قبل الهيئات التعاهدية الى الحكومة من اجل تنفيذ تلك التوصيات التي التزمت بها الحكومة.

بخصوص الآفاق التي يتيحها الترتيب «أ» للجنة فإن هذا الترتيب يعتبر أعلى وسام يمنح من قبل لجنة الاعتماد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهو بمثابة الاستجابة والامتثال لمبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

كما يمنح هذا الترتيب للمؤسسة قدرا من المصداقية على المستوى الوطني والدولي والإقليمي؛ وهو ما مكنها من أن تقوم بحملة دولية لإبراز الصورة الحقوقية لموريتانيا.

# الدور الحمائي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة السجون واستقبال الشكايات

كراي ولد احميد

تتمثل أهداف ومهام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم الرأي الاستشاري مبادرة منها أو بطلب من الحكومة أو البرلمان أو أي جهة أخرى عمومية كانت أو خصوصية حول القضايا التي ترتبط بمجال حماية حقوق الإنسان واحترام الحريات.

وتعكف على دراسة وتقديم الآراء الاستشارية التي تدخل في صميم التشريعات الوطنية ومشاريع النصوص ذات البعد الحقوقي مساهمة منها في نشر وتشجيع هذه الثقافة التي تحفظ للجميع كرامته حيث تسعى إلى مواءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية وتشجيع المصادقة على الآليات القانونية في هذا الصدد وتطوير التعاون في مجال حقوق الإنسان.

وفي إطار دورها الحمائي تقوم اللجنة بزيارات بصفة دورية أومفاجئة ان اقتضت الضرورة لجميع مؤسسات السجون واماكن الحراسة النظرية سعيا منها للاطلاع عن كثب على احترام حقوق الموقوفين ويدخل ذلك في إطار الاتفاق مع السلطات المعنية للتشاور والتعاون والتنسيق مع المصالح التابعة للإدارة القضائية والسجون على جميع التراب الوطني.

وسعيا منها للقيام بدورها وفي إطار مهمتها النبيلة قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خططها الرامية إلى حماية وترقية حقوق الإنسان ونظرا إلى أن استقبال شكايات المواطنين وتظلماتهم تدخل ضمن اختصاصاتها ومن صميم عملها فقد عملت اللجنة جادة من أجل تسويتها وإيجاد الحلول اللازمة لها لذلك قامت بإنشاء مصلحة خاصة بتسيير واستقبال الشكايات المقدمة إليها ومعالجتها ودراستها ومتابعتها في جميع مراحلها.

وحرصا منها على تقريب خدماتها للمواطنين وتظلماتهم فقد أنشأت نقاط ارتكاز في مختلف ولايات الوطن لتسهيل استقبال الشكايات من طرف المواطنين في الداخل وهي خطوة تدخل في إطار لا مركزية اللجنة؛ فوضعت رقما أخضر: 80001516 على مدار الساعة لاستقبال تظلمات المواطنين والإبلاغ عن حالات انتهاكات حقوق الإنسان كما وضعت إمكانية تقديم الشكاية عن طريق الموقع الرسمي للجنة، فبالدخول إلى الموقع الرسمي للجنة سيلاحظ المتصفح خاصية تقديم شكاية، لمراسلة اللجنة وإرفاق جميع المرفقات المتعلقة بالتظلم وارسالها للجنة، ويقوم طاقم الشكاية بتصفح البريد لسحب تلك الشكايات الواردة في الموقع ومراسلة أصحابها واطلاعهم على جميع المراحل التي تمر بها معالجة الشكاية .

وقد أتاحت رقما خاصا لتطبيق الواتساب من أجل استقبال الشكايات عليه بالنسبة لمستخدمي هذا التطبيق داخل البلاد وخارجها لتسهيل إمكانية الشكاية للمواطنين وتقريب خدمات اللجنة لهم فقد مكنت هذه الوسائل الهادفة إلى تقريب اللجنة من المواطنين من استلام العديد من الشكايات في مختلف انتهاكات حقوق الإنسان خلال السنوات الماضية وأصبحت وجهة للجميع سواء أجانب مقيمين على أرض الوطن أو مواطنين دون تمييز وهو ما يبرهن على ان اللجنة تفتح أبوابها للجميع أجانب أو مواطنين بجميع شرائحهم وأعراقهم دون تمييز أو إقصاء على أساس العرق أو اللون وتتعامل معهم بوصفهم مواطنين لهم نفس الحقوق وتستقبل شكاياتهم بمساواة تامة وتسعى لدى الجهات المختصة لتسويتها، وتستند اللجنة في استقبال التظلمات الواردة إليها إلى المادة 5 من القانون النظامي 2017/016 المحدد لتشكلة وسير عمل اللجنة والتي نصت فيه على أنه ودون المساس بالصلاحيات المخولة للسلطات الإدارية والقضائية تكلف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالنظر في كافة وضعيات المساس بحقوق الإنسان سواء منها المرصودة أو المرفوعة إلى علمها ولها أن تتخذ أي إجراء مناسب في هذا الشأن وذلك بالتشاور والتنسيق مع السلطات المختصة حيث أنشأت اللجنة خلية خاصة يعهد لها بمتابعة جميع الأحداث التي تشهدها الساحة الوطنية ذات الطابع الحقوقي مما يتداول على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام بصفة عامة المرئي والمكتوب والمسموع.

وفي الآونة الأخيرة استحدثت اللجنة مكتبا خاصا باستقبال وتوجيه الزوار إلى الجهات المختصة بقضاياهم ومتابعتهم إذا كانت الحالات لا تدخل ضمن اختصاص اللجنة.

## دور اللجنة الحمائي في السجون

وتهتم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوضعية السجون وأماكن الحراسة النظرية وذلك استنادا للفقرة الأخيرة من المادة 4 من القانون النظامي 2017/016 التي تنص على القيام بالزيارات المفاجئة لمؤسسات السجون ولأماكن الحراسة النظرية من أجل التأكد من احترام حقوق الأشخاص مسلوبي الحرية، ففي هذا الإطار دأبت اللجنة على القيام بالزيارات المفاجئة للسجون بصفة دورية وحيث ما استدعت الضرورة لذلك كما هو الحال بالنسبة لمفوضيات الشرطة وأماكن الحجز عند فرق الدرك.

ويعتمد دور اللجنة في زيارة السجون إلى الاطلاع على الظروف العامة للسجن والسجين من حيث البنى التحتية والطاقة الاستيعابية والسكن والصحة والمعيشة وطبيعة التعامل بين افراد الحرس والمسير والنزلاء وفي نفس السياق تقوم اللجنة بالاطلاع على الملف القضائي للسجين ومتابعة المسطرة وحضور المحاكمات.

## دور اللجنة الحمائي للموقوفين في الحراسة النظرية

وفي إطار عملها ركزت اللجنة على حماية حقوق الاشخاص الموقوفين لدى الشرطة والدرك باعتبارهم من الفئات الهشة التي تجب حمايتها دستوريا ففي هذا الصدد ظلت اللجنة توضح للشرطة والدرك خلال زياراتها وخلال الملتقيات التي تنظمها لفائدة هذه القطاعات بضرورة احترام الضمانات القانونية المنصوص عليها وطنيا ودوليا للموقوفين خلال فترة الحراسة النظرية وإبلاغ الموقوف بها فور توقيفه وضمان حقه في معرفة سبب توقيفه وإبلاغ أهله ومكان توقيفه وزيارة محاميه ومعاينة الطبيب إن دعت الحاجة لذلك وتمكينه من الدواء إذا احتاج له وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة أو الحاطة من الكرامة.

## نماذج من طبيعة الشكايات التي ترد على اللجنة

وفي مجال النزاعات الأسرية تعمل اللجنة على إيجاد حلول وتوافق ما بين ضحايا النزاع الأسري وإبرام الصلح المرضي للطرفين أما في النزاعات العقارية فقد تمكنت اللجنة في مثل هذه الحالات من تسوية العديد من الشكايات الفردية والجماعية لضحايا النزاعات العقارية كما أبرمت اتفاقا بين اللجنة ووكالة التنمية الحضرية من أجل تسهيل ومعالجة الشكايات المتعلقة بالوكالة واعتمدت إطارا للتنسيق والعمل المشترك في مثل هذه النزاعات.

## القرارات القضائية غير المنفذة

وقد توصلت اللجنة للعديد من الشكايات التي يعتمد أصحابها على أحكام قضائية نهائية لصالحهم وقد تمكنت اللجنة من تسوية جلهم كما هو الحال بالنسبة لعمال سلطة تنظيم النقل الطرقي وعاملات في المعهد التربوي الوطني وأساتذة جامعيين....

## نزاعات العمل

وفي نزاعات العمل تمكنت اللجنة في هذا الصدد من استقبال العديد من الشكايات المتعلقة بنزاعات العمل في مؤسسات عمومية وأخرى خصوصية مثل عامل في مشروع باسك، ومجموعة عمال خفر السواحل....

## الحالة المدنية

وخلال القافلة التي نظمتها اللجنة توصلت إلى العديد من التظلمات بخصوص الأوراق المدنية والتي تعتبر حقا أساسيا وهو ما دفع اللجنة إلى نقاش الموضوع مع الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة والتي تجاوبت بشكل جدي مع المشكلة مما أسفر عن اعتماد سياسة جديدة أسهمت بشكل ملحوظ في تسوية عشرات الآلاف من الحالات التي كانت عالقة وقد تم فتح جسر بين اللجنة والوكالة بهذا الخصوص لتسوية ومتابعة الشكايات الخاصة بالحالة المدنية.

## التمييز ومحاربة مخلفات الرق

وفي هذا الإطار استقبلت اللجنة مجموعة من الحالات التي يدعي أصحابها أنهم ضحايا العبودية في كل من سيلبابي وعين فربة وأطار وافديرك، ...

ومنذ سنة 2019 استحدثت اللجنة آلية جديدة للتحقيق في مزاعم حالات العبودية من خلال تشكيل بعثة مشتركة بين اللجنة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع.

# اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا وعلاقتها مع الهيئات الإقليمية والدولية

إعداد: زيدان الحضرامي

من المعروف أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تلعب دورا حاسما وأساسيا في مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان ورصد ومراقبة التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي والعالمي، ويتمركز عمل هذه اللجان بمختلف مسمياتها (اللجنة؛ المجلس، الهيئة؛ المركز؛ المفوضية ) على تحقيق مجموعة من الصفات والمعايير كتوفير الحماية الأساسية على غرار منع التعذيب والمعاملة المهينة وكذلك تقديم دور فعال في النهوض بجميع جوانب سيادة القانون والعمل على المساهمة على أن يكون هناك برلمانات فعالة ومنظمات مجتمع مدني ذات ديناميكية ووسائل إعلام متجاوبة ونشطة إضافة إلى تعزيز وبناء مجتمع قائم على احترام حقوق الإنسان العالمية.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت سنة 1993 مجموعة من المعايير التي تم اعتمادها فيما اصطلح عليه بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان» مبادئ باريس» ولكي تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فعالة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي يجب عليها أن تلتزم بالمعايير المنصوص عليها في مسطرة هذه المبادئ.

ويضاف إلى ذلك أن الامتثال الكامل لمبادئ باريس أمر ضروري لضمان أن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فعالة قدر الإمكان فهو يمكنها من العمل بشكل مستقل ومهني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والعمل على ترقيتها. وعليه يعد تطبيق مبادئ باريس أمرا حاسما في مسألة التقويم والحصول على التصنيفات الدولية في مجال حقوق الإنسان وذلك لكونه أساسا متفق عليه لتقييم استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بموجب ذلك يتم اعتماد المؤسسات الوطنية التي يتم تقييمها على أنها متوافقة تمامًا مع مبادئ باريس بإعطائها تصنيف (أ) ، بينما يتم اعتماد تلك التي تمتثل جزئيًا «بتصنيف (ب). وبموجب ذلك حصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا على العضوية وتصنيف «أ» الذي يشكل إضافة نوعية، وله رمزيته وأهميته الخاصة عند القائمين على اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

## 1 - تصنيف اللجنة في الترتيب (أ)

تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا إحدى أهم المؤسسات الوطنية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقد لاقت مكانة مرموقة داخل كيان هذا التحالف وبموجب ذلك تم تصنيفها في العام 2012 في الترتيب» أ» وهو ما مكنها من لعب دور حاسم ومهم ضمن لجنة الاعتماد الدولية التي تقيم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان.

وفي مقابلة مع المستشار المكلف بحقوق الإنسان باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان السيد محمد أبياي قال إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد شهدت تراجعا خلال مثولها أمام لجنة الاعتماد سنة 2018 في ترتيبها من الفئة «أ» إلى الفئة «ب» ؛ وهو ما استدعى من رئيس اللجنة السيد أحمد سالم ولد بوحبيني منذ توليه رئاستها إلى اعتماد استراتيجية ومقاربة جادة وطموحة؛ تهدف إلى استرجاع اللجنة لترتيبها بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ من أجل أن تلعب الدور المنوط بها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وأضاف أن تلك المقاربة تمثلت في:

- وجود اللجنة في المشهد المؤسسي كأحد اللاعبين الرئيسيين في قضايا ترقية وحماية حقوق الإنسان في موريتانيا.
- الاستقلالية والحياد وعدم تسييس

النقاش حول قضايا حقوق الإنسان والذي أسهم في كسر مناخ الانقسام والشك الذي كان سائدا بين مختلف الجهات الفاعلة، خاصة ما بين اللجنة والمجتمع المدني والحكومة والشركاء الدوليين.

- تطوير فضاءات التقارب والحوار والتشاور الشامل بين جميع الفاعلين المعنيين؛ وهذا ما مكنها من اكتساب الشرعية والمصداقية في نظر الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين والوطنيين والسكان العاديين وهو ما أفضى إلى بناء ثقة قوية؛ ويعتبر رأس مال الثقة هذا شرط وأصل أساسي لأي مؤسسة تريد لنفسها النجاح والتميز وهو ما منحها ثقة كبيرة أدت إلى تحقيق نجاحات كبيرة بشهادة الشركاء الوطنيين والدوليين.

وأوضح المستشار أن عمل اللجنة قد تميز خلال السنوات الأخيرة بالحركية والديناميكية على كل المستويات الوطنية والدولية والإقليمية؛ مما كان له الأثر الإيجابي على استرجاعها لمكانتها الدولية بعد مثولها الأول في التقييم أمام لجنة الاعتماد الدولية؛ كما أشاد العديد من الشركاء الوطنيين الدوليين بنجاعة مقاربة اللجنة الرامية إلى حماية وترقية حقوق الإنسان.

وقد تم الإعلان عن اعتماد اللجنة في الترتيب «أ» من قبل لجنة الاعتماد الدولية في شهر دجمبر 2020 التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ تقديرا للجهود التي بذلتها مع الالتزام بمبادئ باريس وتنفيذ التوصيات الصادرة إليها؛ ويسمح هذا الوضع لها من بين أمور أخرى، بالمشاركة في أعمال المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان وهيئات صنع القرار المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمشاركة الكاملة في أعمال المجتمع الدولي الهادفة إلى احترام الحقوق الأساسية للإنسان.

لقد أدى العمل المستمر في إطار خطط واستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الانسان مع التحالف العالمي لحقوق الانسان أدى إلى منحها الثقة من قبل الجهات المهتمة بحقوق الانسان على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

- علاقات اللجنة على المستوى الإقليمي:

- الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: بوصفها عضوا فاعلا فيها واكبت اللجنة جميع اجتماعات الشبكة الافريقية من أجل لعب الدور المنوط وسماع صوتها بين نظيراتها من الدول الافريقية وهو ما منحها مكانة مرموقة بين الدول الحائزة على الترتيب «أ» من قبل لجنة الاعتماد الدولية؛ وبفعل رؤيتها العملية المتبصرة كانت اللجنة حريصة على اشراك الشبكة في قوافلها في الداخل.

-الشبكة الفرانكفونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ باعتبارها من البلدان المشكلة للشبكة قررت اللجنة أن تواكب أعمال الشبكة جهويا وأن تكون هذه الاخيرة حاضرة لكل الانشطة والبرامج التي تقوم بها اللجنة على المستوى الجهوي وقد شاركت في الملتقى الجهوي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنواكشوط حول «إدماج البعد الحقوقي في السياسات التنموية» الى جانب المجلس المغربي لحقوق الانسان وديوان المظالم من المملكة الاسبانية.

- الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: خلال اللقاء السنوي السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان فبراير 2011 أعلن عن تأسيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان؛ وبفعل الحيوية والديناميكية التي عرفتها اللجنة على الرغم من تأثيرات كوفيد 19؛ استطاعت اللجنة ان تثبت جدارتها من خلال مواكبتها لكل الانشطة والبرامج التي تقوم بها الشبكة وهو ما اسفر عن توافق كل الدول بتكريم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان برئاسة الشبكة وهو ما تم بالفعل يوليو 2022 بنواكشوط خلال مؤتمر الشبكة السنوي 2022، المستشار محمد آباي معلقا يقول بأن رئيس اللجنة الأستاذ / أحمد سالم ولد بوحبيني يواصل جهود كبيرة من أجل النهوض بهذه الهيئة ولعبها الدور المنوط من خلال اعتماد مقاربات سيكون لها الأثر الإيجابي على عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بالمنطقة العربية.

- شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدول الساحل؛ تعتبر هذه الهيئة فتية مقارنة مع مثيلاتها في الدول الأخرى ؛ ونتيجة لاستراتيجية اللجنة على المستوى الإقليمي وتجربتها في عمل الهيئات التي تنتمي إليها؛ ونظرا لما يحدق بمنطقة الساحل وما يتهددها من مخاطر تمس من حقوق مواطني هذه المنطقة؛ بادرت اللجنة إلى تنظيم ملتقى جهوي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدول الساحل حول «إدماج البعد الحقوقي في السياسات التنموية» وقد شارك في هذا الملتقى عدد من الشركاء الوطنيين والدوليين والاقليميين إلى جانب آخرين من مؤسسات وطنية أخرى.

وقد تمخض هذا اللقاء عن جملة من النقاط والتوصيات الهامة اتفق عليها المشاركون من دول وهي توصيات ستسهم لا محالة في الحد من الانتهاكات الحقوقية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

-اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب

-اللجنة العربية لحقوق الانسان (لجنة الميثاق).

## 3 - علاقات اللجنة على المستوى الدولي:

انطلاقاً من مبادئ باريس التي تعد المرجعية القانونية لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها ودورها، وتطبيقاً لأحكام القانون النظامي 016-2017 الذي يحدد تشكيلة وتنظيم وسير عملها، " التعاون في مجال حقوق الإنسان مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الوطنية التابعة لدول أخري إضافة إلي المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية "

فقد عملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة على التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية، إسهاما منها في تحقيق أهدافها المنشودة وذلك على النحو التالي:

1. مجلس حقوق الإنسان؛
2. الآليات التعاهدية ؛
3. المقررين الخاصين؛
4. المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
5. التعاون مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ببلادنا.

# الانحياز للحق..

## شهادات بعض المستفيدين من تدخلات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

إعداد:
- محمد الأمين سيدي بوبكر
- محمد يحظيه محمد المختار

اضطلاعا بالأدوار التي أوكل إليها المشرع الموريتاني في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان، تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - بوصفها هيئة استشارية دستورية تعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد، واعتبارها إطارا وطنيا للتشاور بين الإدارات المعنية بقضايا حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المهتمة بترقية وحماية حقوق الإنسان - بأدوار مختلفة طبقا لمقتضيات القانون النظامي 016-2017 الصادر بتاريخ 05 يوليو 2017 الذي يحدد سير وتنظيم وتشكيلة عمل اللجنة.

وشملت الأدوار التي قامت وتقوم بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في إطار الصلاحيات الواسعة التي منحها القانون، زيارات السجون، والتحقيق في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، والوقوف على أوضاع بعض الموقوفين في المخافر ومدى حصولهم على الضمانات الأساسية لمقيدي الحرية، بالإضافة إلى تلقي شكاوى المواطنين لطرحها على الجهات المختصة.

وفي شهادة أدلى بها للجنة بعد الإفراج عنه، قال المدون والناشط الشبابي محمد عبد الله ولد بونن، إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ساندته خلال توقيفه مرتين.

وثمن ولد بونن المؤازرة التي حظي بها من قبل اللجنة منوها بحرصها على التأكد من حصوله على الضمانات الأساسية التي يكفلها القانون الموريتاني لكل معتقل.

وأشاد ولد بونن بإبراز قضية توقيفه في التقرير السنوي الذي تصدره اللجنة.

وتوفر التشريعات الموريتانية جملة من ضمانات حقوق الإنسان كرسها الدستور والمعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية الإسلامية الموريتانية والتي تكتسب سلطة أعلى من سلطة القوانين بنص المادة: 80 من الدستور، إضافة للترسانة القانونية الوطنية.

وتنص المادة: 13 من الدستور أنه «يعتبر كل شخص بريئا حتى تثبت إدانته من قبل هيئة قضائية شرعية. لا يتابع أحد أو يوقف أو يعتقل أو يعاقب إلا في الحالات وطبق الإجراءات التي ينص عليها القانون.

تضمن الدولة شرف المواطن وحياته الخاصة وحرمة شخصه ومسكنه ومراسلاته.

يمنع كل شكل من أشكال العنف المعنوي والجسدي».

كما نصت ديباجة الدستور على تمسك الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وإثر المصادقة على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وابروتوكولها الاختياري سنت موريتانيا القانون رقم: 033 - 2015 الصادر بتاريخ: 10 سبتمبر 2015، المتعلق بمناهضة التعذيب وقد نص في مادته الرابعة أنه «بمجرد منع شخص من الحرية يجب تطبيق ضمانات أساسية خاصة:

- الحق بالإشعار الفوري لعضو من أسرته أو أي شخص يختاره باعتقاله ومكان هذا الاعتقال؛
- الحق، بناء على طلبه، في كشف يقوم به طبيب فور حجزه أو توقيفه؛
- حق الولوج إلى محام عند بداية الحرمان من الحرية أو مساعدة شخص يختاره، وإمكانية الحصول بصفة سريعة على المساعدة القضائية عند الاقتضاء؛
- الحق في المثول فورا أمام قاضي وبت محكمة في شرعية اعتقاله طبقا للقوانين المعمول بها؛
- الحق في إبلاغه بالحقوق المذكورة أعلاه بلغة يفهمها وإمكانية التماس المساعدة القضائية؛
- التزام سلطة الاعتقال بمسك سجل يومي يبين على الخصوص الهوية والحالة البدنية والصحية للشخص الممنوع من الحرية، وتاريخ ووقت وسبب الحرمان من الحرية، والسلطة التي قامت بالحرمان من الحرية، وتاريخ ووقت الإفراج أو النقل إلى مكان احتجاز آخر، الوجهة والسلطة المكلفة بالنقل.

تترتب عقوبات تأديبية ومتابعات جنائية في حالة عدم احترام هذه الضمانات عند الاقتضاء».

وهو ما تسهر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تكريسه في إطار الصلاحيات التي منحها المشرع الموريتاني، حيث أعطاها حق القيام بالزيارات المفاجئة لمؤسسات السجون وأماكن الحراسة النظرية من أجل التأكد من احترام حقوق الأشخاص مسلوبي الحرية، وتكلف اللجنة بالنظر في كافة وضعيات المساس بحقوق الإنسان سواء منها المرصودة أو المرفوعة إلى علمها، ولها أن تتخذ أي إجراء مناسب في هذا الشأن، دون المساس بالصلاحيات المخولة للسلطات الإدارية والقضائية.

وترفع اللجنة تقريرا سنويا لرئيس الجمهورية حول الوضعية العامة لحقوق الإنسان ويعرض التقرير حالة حقوق الإنسان في البلد ويقدم التوصيات لتحسينها.

وبدوره الموظف في الصناديق الوطنية الشعبية للقرض والادخار السيد محمد ولد عبد الله ولد سييدي، أكد أن رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تدخل لتسوية وضعيته بعد تعذر حصوله على مستحقاته عند التقاعد لعدم إيفاء الصناديق بالتزاماتها المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أما رئيس الاتحادية الموريتانية للجمعيات الوطنية للأشخاص المعاقين السيد لحبوس ولد العيد، فقد أكد أنهم أكثر المستفيدين من التدخلات الإيجابية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وذلك لكثرة تعرضهم للتجاوزات وعدم تكافؤ الفرص، مؤكدا أن اللجنة تتعامل معهم بشكل سلس وإيجابي.

وثمن لحبوس، دور اللجنة التي وصفها بالمنقذ لذوي الاحتياجات الخاصة، مشيدا بأدوارها وإسهاماتها في ترقية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتمكينهم من الاضطلاع بدورهم في المجتمع.

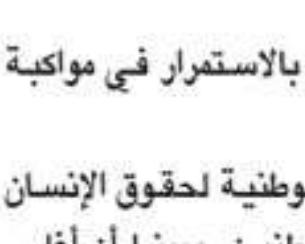

وعبر الأستاذ المختار ولد محمد محمود ولد باباه، مسؤول العلاقات الخارجية لنقابة الاتحاد من أجل الترسيم، عن جزيل شكره وعظيم امتنانه للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الدور الإيجابي والفعال الذي قامت به اتجاه قضية المدرسين العقدويين، مشيدا بدور اللجنة في تسوية وضعيتهم.

ودعا ولد باباه أصحاب التظلمات إلى التوجه لمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تقديم تظلماتهم.

ومن جانبه أشاد المتحدث باسم «حراك تيفريت والقرى المجاورة لنقل المكب» السيد لمام محمد سعيد سيد ابراهيم، بمواكبة اللجنة للحراك وزيارة رئيسها الأستاذ أحمد سالم ولد بوحبيني وتعهده بمواكبة القضية ومؤازرة السكان شاكرا له ذلك.

وثمن تركيز اللجنة على قضية مكب تفيريت وأضراره البيئية والصحية على السكان في تقريرها، مطالبا إياها بالاستمرار في مواكبة القضية.

ونوه ولد سيد ابراهيم بكفاءة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومهنيتها في التعاطي مع قضايا المواطنين، مبينا أن أغلب الجهات الرسمية التي طرقوا أبوابها في قضية مكب تفيريت قابلتهم بالتجاهل، على خلاف اللجنة التي خصصت لهم جزء كبيرا من تقريرها السنوي.

وأشاد المصطفى السالك حمادي رئيس رابطة مرضى الفشل الكلوي بشراكتهم مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل إيجاد حلول لبعض المشاكل التي يعانيها مرضى الفشل الكلوي، مثمنا نتائج الشراكة.

وأوضح الموظف بسلطة تنظيم النقل الطرقي، السيد شيخنا ولد النبوي أنه بفضل تدخل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تمت تسوية وضعية 14 عاملا في سلطة تنظيم النقل الطرقي، وتنفيذ حكم قضائي صادر لصالحهم، شاكرا لها ذلك.

وقد منح المشرع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - من

بين أمور أخرى - حق إبداء الرأي الاستشاري بناء على طلب من الحكومة أو البرلمان أو أي جهاز استشاري آخر مختص أو بمبادرة خاصة من اللجنة حول القضايا العامة أو الخاصة المرتبطة بترقية وحماية حقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية.

وأعطاها الحق في المساهمة بكافة الوسائل المناسبة في نشر وتجذير ثقافة حقوق الإنسان، وترقية البحث والتربية والتعليم في مجال حقوق الإنسان داخل مختلف أسلاك التعليم وداخل الأوساط المهنية والاجتماعية، بالإضافة للعمل على التعريف بحقوق الإنسان والإجراءات التي تمكن من الاعتراف بها وخاصة مكافحة أشكال التمييز والمساس بالكرامة الإنسانية، كالتمييز العنصري وممارسات الاسترقاق وأشكال التمييز ضد المرأة.

وتضطلع اللجنة بدور الترقية والسهر على مواءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها ومحاربة الممارسات المنافية لها، إضافة إلى تطوير التعاون في مجال حقوق الإنسان مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التابعة لدول أخرى إضافة إلى المنظمات غير الحكومية.

كما خول القانون اللجنة خلال ممارستها لمهامها حق الاستماع لأي شخص والحصول على كافة المعلومات والوثائق الضرورية لتقدير الوضعيات العائدة لاختصاصها مع مراعاة الحدود التي يفرضها القانون، كما يمكنها مخاطبة الرأي العام من خلال الصحافة وذلك لنشر آرائها وتوصياتها.

ويحق للجنة اللجوء إلى المساعدة والاستعانة بأي جهاز عمومي أو خصوصي في إطار أدائها لمهمتها، وعلى السلطات العمومية أن تسهل مهمة اللجنة، ويمكن لرئيسها في كل الظروف أن يطلب من أي قطاع معني الإدلاء بأي معلومة أو أنباء مرتبطة بقضية معروضة على نظر اللجنة.

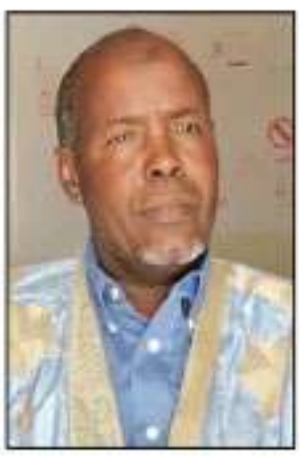

من جهته أوضح مستشار رئيس هيئة الساحل، السيد يعقوب ولد يعقوب، أن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان استقبلت الهيئة في قضية لكصيبه 2 التابعة لبلدية اركيز، بكل شفافية ونزاهة، مشيرا إلى أن التقرير السنوي للجنة جعل قضيتهم على رأس القضايا التي شملها التقرير.

وشكر اللجنة على ما بذلته من جهود كبيرة سعيا لرفع الظلم عن أصحاب هذه القضية.

أما السيد محفوظ اتوينسي، المتحدث باسم مجموعة ساكنة منطقة 10/5 في نواذيبو، فشكر اللجنة الوطنية لحقوق الانسان على وفوقها الدائم مع قضيتهم.

وأشار إلى أن ساكنة هذه المنطقة يتألفون من 1037 شخص متضرر، لم يتمكنوا من وجود إذن للبناء في قطعهم الأرضية - حسب وصفه- في هذه المنطقة، مضيفا أن المنطقة تعتبر ممرا لمجرى المياه إلى منطقة «كاصادو»، ولذلك لم يسمح لهم بالنفاذ إليها.

وأضاف أن اللجنة واكبت معهم كل مراحل القضية، كما كانت الداعمة والسند الوحيد لهم من أجل نيل حقوقهم.

من جانبه قال الصحفي، السيد ماموني ولد المختار، إن اللجنة الوطنية، تعتبر جهازا مهما في حد ذاته شريطة أن تفهم الأطراف المعنية الدور المنوط بـا، مضيفا أن تتشكيلتها الحالية تضم عددا من الأطر الأكفاء.

وأضاف أن اللجنة تفاعلت مع قضيته الشخصية والمتمثلة في الفصل التعسفي مع المنع من جميع الحقوق، مشيرا إلى أن قضيته كانت من بين القضايا التي قدمتها اللجنة في تقريرها السنوي لرئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

وأضاف أنها تابعت بجد وإخلاص قضيته حتى نال جميع حقوقه.

وقال إن اللجنة تعتبر من أهم المؤسسات التي تعتني بهموم المواطنين من أجل نيل حقوقهم.

من جهتها قالت إحدى المستفيدات من تدخلات اللجنة في مجال حقوق الإنسان، إن اللجنة أطلقت سراحها من السجن، إثر مشاكل عقارية تعرضت لها، شاكرة اللجنة على العناية التي أولتها لها.

أما السيد محمد الامين ولد دحمان، وهو مفتش ضرائب خفر سواحل سابقا، فأكد أهمية اللجنة ودورها البارز في حل مشاكلهم التي عانوا منها إثر فصلهم عن عملهم.

وثمن عمل اللجنة من أجل نيل حقوقهم والدفع بملفهم إلى طور الصلح.

من جهة أخرى، قال السيد سيدي ولد سيدن، وهو أحد ساكنة القطاع 13 ببلدية عرفات المعروف بـ «اللنكات»، إن اللجنة تدخلت في قضيته وأعادت إليه حقوقه.

وقال إن اللجنة وقفت معه ضد من كان همهم أن ينتزعوا منه قطعته الأرضية بدون عذر قانوني، حسب وصفه.

وأشار إلى أن اللجنة كانت سنده القانوني ودافعت عن جميع حقوقه بدون من ولا أذى.

# عرض حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

## د. البكاي ولد عبد المالك: رئيس الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

**الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب هي هيئة عليا وطنية مستقلة مكلفة بمتابعة ظروف المحتجزين في أماكن الاحتجاز التي تشرف عليها الدولة؛ سواء تعلق الأمر بالسجون أو مفوضيات الشرطة أو مخافر الدرك أو المعابر الحدودية أو مراكز الاحتفاظ وإعادة الدمج الاجتماعي للأطفال المتنازعين مع القانون أو مراكز الاحتفاظ الإداري (مراكز الاحتفاظ بالمهاجرين غير الشرعيين) أو مؤسسات الصحة النفسية أو أي مكان للاحتجاز يقع ضمن الولاية القضائية للدولة الموريتانية.**

### 1 - الإطار القانوني الدولي:

لقد كان صدور «إعلان التعذيب»، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 كانون الأول ديسمبر سنة 1977، حافزا قويا لصدور سلسلة متلاحقة من الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق الأخرى تجذّر حرمة الكائن البشري عموما، والأشخاص المحرومين من الحرية خصوصا.

وفي هذا الإطار ألزمت اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT)، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 دجمبر 1984في المادتين 2 و16 كل الدول الأعضاء باتخاذ «إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لولايتها».

هذا المسار هو الذي أدى إلى إنشاء البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (OPCAT)، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 ديسمبر كانون الأول سنة 2002 في قرارها رقم 199/57.

وقد اتفقت الدول الأعضاء في البروتوكول الاختياري وأقرت بأن أفضل وسيلة لحماية حقوق السجناء وأكثرها فاعلية هي «إنشاء نظام وقائي يقوم على زيارات منتظمة لأماكن الاحتجاز» من خلال آليتين اثنتين: دولية ووطنية. تسمى الآلية الدولية التي تتطلع بدور حماية حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية بـ «اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب» (SPT)، التي نص عليها البروتوكول الاختياري في مادته الثانية. وأما الهيئات التي تضطلع بذلك الدور على الصعيد الوطني في الدول الأعضاء، فتسمى «الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب (MNP)». وعليه تعد الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب الواجهة الوطنية للجنة الفرعية الدولية لمناهضة التعذيب في جميع الدول الأعضاء.

ومثلما أن اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب ملزمةً بفتح حوار مع الدول الأعضاء حول حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية، والقيام بزيارات منتظمة لأماكن تقييد الحرية فيها، وبنشر تقاريرها حول الموضوع وفقا لقاعدة السرية، وبعد موافقة الدول الأعضاء؛ فكذلك تقوم الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب بالدور ذاته داخل الدول الأعضاء ووفقا لذات المقاييس، باستثناء قاعدة السرية.

وقد ألزم البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في ديباجته، اعتمادا على ما ورد في المادتين 2 و 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب الممهدتين لتأسيسه، جميع الدول الموقعة بإنشاء آليات وطنية للوقاية من التعذيب في غضون سنة واحدة من التوقيع عليه.

وعليه تتمثل التزامات الدول الموقعة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب فيما يلي:

- إنشاء آلية وطنية -واحدة أو أكثر - للوقاية من التعذيب في السنة التي تلي مصادقتها على البروتوكول الاختياري.

ويُلزم البروتوكول الاختياري الدول الموقعة بوجوب منح الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب السلطات التالية:

- القيام بالزيارات الوقائية المنتظمة لأماكن تقييد الحرية، والاطلاع بانتظام على أوضاع الأشخاص المحرومين من الحرية
- القدرة على ولوج جميع أماكن تقييد الحرية بدون استثناء، والحصول على كل المعلومات المتعلقة بالأشخاص المحرومين من الحرية، والحق في القيام بمقابلات انفرادية معهم .
- الاستقلالية الوظيفية لها، ولأعضائها
- توفير المصادر المالية والبشرية الكافية لها لأداء مهامها

- ضمان توفر الخبرة والدراية المهنية لها ولأعضائها، بالإضافة إلى شرط التمثيل (خصوصا التناسب بين الجنسين واحترام التنوع الثقافي)
- التمتع بالحصانة القانونية والحماية المناسبة (حماية جميع الأعضاء وجميع الأشخاص الذين يقدمون معلومات للآليات، وضمان سرية المعلومات).
- الحوار مع السلطات في الدول الأعضاء حول الإجراءات الكفيلة بتطبيق التوصيات التي تقدمها.
- القدرة على تقديم مقترحات وملاحظات حول التشريعات القائمة، أو مشاريع القوانين المتعلقة بالتعذيب.
- إعداد ونشر تقرير سنوي حول نشاطها السنوي.

وبناء على ذلك يدخل إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في موريتانيا سنة 2016، وفقا للقانون رقم 034 2015-، في إطار وفاء الدولة الموريتانية بالتزاماتها الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان عموما، وحقوق الأشخاص المحرومين من الحرية بصفة خاصة، باعتبارها إحدى الدول التي صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 2006، وعلى البروتوكول الاختياري المتعلق بها سنة 2012.

من المنظور القانوني والمؤسسي، تستجيب الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب لمجمل الشروط التي حددها البروتوكول الاختياري، وخاصة الاستقلالية المالية والوظيفية، وشرط النوع والتنوع الثقافي والوظيفي.

بخصوص الاستقلالية، ينص القانون 034 2015- المنشئ للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في مادته الأولى، على استقلاليتها التامة، إذ «لا تتلقى الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، في إطار ممارستها لصلاحياتها، تعليمات من أية سلطة». ومن الناحية المالية تُدرج الدولة كل سنة في الميزانية العامة ضمن خط خاص، اعتمادات مالية لضمان سير عمل الآلية.

## 2 - الإطار القانوني الوطني:

تم إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في موريتانيا بموجب القانون رقم: 0034 2015-، استجابة من الدولة الموريتانية لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان باعتبارها إحدى الدول التي

صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة سنة 2006، وعلى البروتوكول الاختياري المتعلق بها سنة 2012.

وتتمتع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالاستقلالية المالية والوظيفية، ولا تتلقى في إطار صلاحياتها تعليمات من أي سلطة. ويتمتع أعضاء الآلية بالحصانة وبجميع الامتيازات الضرورية لأداء مهامهم على أكمل وجه. ويعد أي اعتداء على أي عضو فيها أو إعاقة له عن ممارسة وظائفه أو وظائف أي شخص يطلبه، بمثابة اعتداء على قاض أثناء ممارسته لوظائفه، ويستتبع سائر العقوبات التي ينص عليها القانون الموريتاني في هذا الإطار.

## 3 - الهيكلة الإدارية:

تتكون الهيكلة الإدارية للآلية على المستوى المركزي من رئيس، وجمعية عامة، ومكتب دائم وأمانة عامة. وتتضمن هياكلها الإدارية المنصوص عليها في نظامها الداخلي بعض اللجان المركزية المتخصصة، والممثليات الجهوية على مستوى الولايات.

يتم تعيين الرئيس والأعضاء الإثنى عشر بمرسوم صادر عن رئاسة الجمهورية، ويؤدون اليمين القانونية أمام رئيس المحكمة العليا، ويتم انتدابهم لمأمورية مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد كليا أو جزئيا مرة واحدة، ويتم تعيين الأمين العام بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء.

4 -مهام الآلية:

انسجاما مع الوظيفة الوقائية كما حددتها المنظومة الدولية الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، تتمثل المهمة الأساسية للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في مراقبة معاملة الأشخاص المحرومين من الحرية من أجل تعزيز حمايتهم ضد التعذيب وجميع ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

لأجل ذلك تقوم الآلية بتقديم اقتراحات للسلطات المختصة حول تحسين معاملة وظروف اعتقال الأشخاص المحرومين من الحرية، وتقدم اقتراحاتها وملاحظاتها حول التشريعات القائمة أو التي يتم الإعداد لها.

ويلزم القانون المنشئ للآلية السلطات المختصة وباقي الأطراف المعنية بالنظر في الاقتراحات التي تقدمها الآلية وبالشروع في حوار معها حول تطبيقها السريع والفعال.

ولكي تضطلع الآلية بهذه المهمة على أكمل وجه، ولكي تكون في وضع يسمح لها بالكشف المنتظم لمخاطر التعذيب، يجب عليها أن تقوم على وجه الخصوص بالوظائف التالية:

- القيام بزيارات منتظمة، مبرمجة أو مفاجئة، دون سابق إنذار وفي أي وقت، إلى جميع الأماكن التي يوجد فيها أو قد يوجد فيها أشخاص محرومون من الحرية.
- الاطلاع المنتظم على وضعية الأشخاص المحرومين من الحرية في أماكن الاحتجاز
- تلقي الشكاوى ومزاعم التعذيب أو غير ذلك من أنواع المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تحدث في أماكن الاحتجاز وتحويلها إلى السلطات الإدارية والقضائية المختصة من أجل

القيام بالتحقيق.
- إبداء الرأي حول مشاريع القوانين واللوائح المتعلقة بمنع التعذيب والممارسات المهينة.
- تقديم توصيات لمنع التعذيب وغيره من أنواع المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مع مراعاة المعايير ذات الصلة والمعتمدة من طرف منظمات الأمم المتحدة ومراقبة تنفيذها.
- رفع مستوى وعي الفاعلين حول أضرار التعذيب وغيره من أنواع المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- وضع قاعدة بيانات من أجل الحصول على معلومات إحصائية يمكن استخدامها في أداء المهام الموكلة إليها.
- إجراء ونشر البحوث والدراسات والتقارير حول منع التعذيب وغيره من الممارسات المهينة.
- التعاون مع المجتمع المدني والهيئات النشطة في مكافحة التعذيب.
- التواصل بحرية مع الهيئات والآليات الخاصة للأمم المتحدة.
- لعب دور المحاور مع الحكومة والمؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية.
- نشر تقرير سنوي عن أنشطة الآلية، يقدم إلى رئيس الجمهورية وإلى الجمعية الوطنية وينشر بعد ذلك لفائدة العموم.

5 -حصيلة العمل السنوي 2022 -2023:

1 - تنظيم سلسلتين من الزيارات الوقائية المعمقة لجميع أماكن الاحتجاز في جميع الولايات والمقاطعات على امتداد التراب الوطني.
2 - تنظيم زيارة مشتركة وتحقيق في سجن دار النعيم وتجمع الشرطة رقم 2 (مركز الاحتفاظ الإداري) مع ممثلة لمنظمة هيومن رايت ووتش (HRW).
3 - إجراء تحقيق حول مزاعم تعذيب بمفوضية دار النعيم 2 حول قضية الصوفي ولد الشين.
4 - زيارة وتحقيق في مزاعم التعذيب في مفوضية الرياض رقم1 بانواكشوط.
5 - تنظيم ورشة وطنية في قصر المؤتمرات بانواكشوط بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب 2022.
6 - تنظيم ورشة جهوية بمدينة أطار لصالح ولايات الشمال حول تحسيس وتكوين المسؤولين القضائيين والأمنيين ومنظمات المجتمع المدني والصحافة على مهام الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.
7 - تنظيم ندوة دولية تخليدا لليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب 2023
8 - تنظيم ورشة جهوية بمدينة كيهيدي لصالح ولايات الضفة حول تحسيس وتكوين المسؤولين القضائيين والأمنيين ومنظمات المجتمع المدني والصحافة على مهام الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.
9 - دورة تكوينية في جنيف بسويسرا نظمتها الجمعية السويسرية للوقاية من التعذيب (APT) حول تحسين أداء أعضاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب حول مراقبة أماكن الاحتجاز.
10 - الاجتماع في جنيف بأمينة الصندوق الخاص للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (OPCAT) حول تنفيذ الالتزامات المشتركة بين الآلية والبروتوكول الاختياري.
11 - المشاركة في الدورة الـ 74 للجنة الدولية لمناهضة التعذيب (CAT) المنعقدة في مبنى قصر ولسون بجنيف.
12 - الاتفاق مع مكتب ممثل المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بانواكشوط على التنسيق والعمل المشترك (تنظيم زيارات مشتركة لأماكن تقييد الحرية تنظيم دورات تكوين).
13 - إعداد تقرير للجنة الفرعية للوقاية من التعذيب (SPT) حول وضعية الوقاية من التعذيب في موريتانيا
14 - المشاركة في المؤتمر الإقليمي بداكار المنظم تخليدا لمرور 20 سنة على قيام البروتوكول الاختياري 17 18- يناير 2023
15 - المشاركة في المؤتمر الإفريقي حول أنشطة وممارسات الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب في مراكش 23 24- يونيو 2023

16 - إعداد استراتيجية وخطة عمل خمسية(2021 2025-) وهيكلة إدارية للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.
17 - توقيع معاهدة شراكة بين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب والمراقب الوطني لأماكن تقييد الحرية بالسنغال
18 - إعداد وطباعة أعمال الورشتين الجهويتين المنظمتين بأطار وكيهيدي حول تحسيس وتكوين المسؤولين القضائيين والأمنيين والمجتمع المدني والصحافة على مهام الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب 2022.
19 - إعداد تقرير النشاط السنوي للآلية 2021 202-.
20 - إنشاء درع الآلية للتميز في تسيير أماكن الاحتجاز لتكريم مسيري أماكن الاحتجاز.

## مقاربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لإشكالية الرق..

# البحث عن الحقيقة وأخذ زمام المبادرة

**الطالب ولد إبراهيم**

ظل الحديث عن حالات «استرقاق» في بعض مناطق موريتانيا، مثار جدل واسع في الأوساط الحقوقية والسياسية، مع وجود ترسانة قانونية تجرم الظاهرة، وقبل ذلك تجريم الظاهرة دستوريا، ورفضها شعبيا واعتبار مجرد الحديث عن استمرار وجودها استهدافا للبلد ولحمته الاجتماعية.

وهكذا لم يسهم التحيين الدائم للمنظومة القانونية في مواجهة الظاهرة والبرامج الاجتماعية الموجهة للآثار الاجتماعية لظاهرة الاسترقاق في إخماد جدل استمرار وجود حالات من الرق، من عدمه، وهو جدل تغذيه مؤسسات إعلام دولية لا تفتأ بث بعض الأخبار «الزائفة» تتعلق بحالة استرقاق هنا وهناك في الأراضي الموريتانية.

وفي خضم هذا «المأزق» ولدت المقاربة الجديدة التي انتهجتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا، وهي مقاربة تتمحور في جوهرها حول البحث عن الحقيقة والحقيقة فقط المتعلق بهذه المزاعم، بعيدا عن «مآرب» أجهزة الإعلام الدولية وظهيرها المساند لها من بعض المنظمات الحقوقية المحلية، وتطبيقا لمبدأ استقلاليتها عن أي جهة تنفيذية.

أخذت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان زمام المبادرة للتصدي للرق كمسؤولية ملقاة على عاتقها في إطار برنامج تكليفها بمعالجة الملف الحقوقي الموريتاني بالاستقلالية المطلوبة وبعيدا عن هدف محاباة أي جهة أو مواجهة موقف هذا الطرف أو ذاك.

فبالنسبة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا فإن الرق- إن وجد - انتهاك خطير لحقوق الانسان يشكل شجبه والتصدي له المهمة الأولى الملقاة على عاتق هيئة وطنية تعنى بحقوق الانسان وفقا للمسؤولية الأخلاقية للقرارات الأممية والدولية ذات الصلة.

كما تعنى اللجنة بهذا الانتهاك في إطار ترقية وحماية حقوق الانسان، طبقا للمهمة التي كلفها بها القانون المنشئ لها والذي يعتبرها جهاز استشارة ومراقبة وإنذار ووساطة وتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان، وأهمها حقوقه في الحرية والانعتاق.

## آلية التحرك الجديدة

تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن المقاربة الجديدة التي بدأت اعتمادها منذ ثلاث سنوات تبتعد عن كل ما كان قد اتخذ من مقاربات في السابق.

لقد كانت أول خطوة من شأنها أن تحسم جدل الوجودية لحالات الاسترقاق هي أن لا تنكر وجود ظاهرة الرق، فبدلا من «الإنكار» صرحت اللجنة رسميا وأمام مؤتمر صحفي نظمته في الـ10 من ديسمبر سنة 2019 «أنه ليس من المستبعد أن يكون الرق ممارسا في موريتانيا كما في دول أخرى من العالم».

وأشارت في نفس المؤتمر الصحفي الذي حضره السفراء الأجانب والشخصيات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني «أن موريتانيا أنشأت محاكم مختصة في مجال الرق وتدين من وقت لآخر بعض الأشخاص».

وذكّرت اللجنة «أن موريتانيا التزمت أمام المجتمع الدولي بأنها ستكافح مخلفات الرق في إطار خارطة الطريق التي أعدت مع الأمم المتحدة والتي تم تطبيق جل نقاطها».

استهدفت اللجنة في بداية تطبيق استراتيجيتها أو مقاربتها الجديدة المتعلقة بملف «الرق» تنظيم قافلة على مدى سنتين، جابت كل الأراضي الموريتانية، وركزت على الأماكن النائية والأكثر عزلة التي يحتمل أن تكون ميدانا لبعض حالات ممارسة الرق.

وشملت اهداف تحرك اللجنة التعبئة وجمع المعلومات حول قضية الرق بالإضافة إلى التعريف بالتشريعات التي تجرّم الرق والممارسات الاسترقاقية، وكذلك إطلاع الجمهور المستهدف على التصنيف القانوني لمثل تلك الأفعال (جريمة ضد الإنسانية)، وحول التداعيات المرتبطة بهذا التصنيف (عدم قابلية التقادم).

وركزت عملية التوعية أيضا على مدى صرامة وشدة العقوبات التي قد يتعرض لها المرتكبون والمتعاونون والمتمالئون معهم في جرائم ممارسة الاسترقاق.

تقول اللجنة إنها تريد نشر رسالة واضحة ودقيقة في اتجاه السكان في كل ولايات الوطن مضمونها: «الرق ممارسة بغيضة، وجريمة يعاقب عليها أشد العقاب وفق القانون الجنائي الوطني».

«لا يحق لأي أحد أن يخضع شخصا للرق، وإذا كنتم ضحية أو شهودا أو على علم بحالة، فإن عليكم أن تبلغوا عن ذلك، وأن تشكوا، وأن تتصلوا باللجنة الوطنية لحقوق الانسان من خلال أرقامها، بما فيها الرقم الأخضر، ومن خلال عناوينها الإلكترونية وهواتفها، ورقمها على الواتساب».

«كما أن عليكم أن تتصلوا بالسلطات، وعليكم أن تستخدموا هواتفكم الذكية لأخذ صور ومن أجل التوثيق». . «لا أحد عليه أن يقبل الخضوع للاسترقاق».

«يجب أن تخبروا بالأمر وأن تبلغوا عنه وأن تتقدموا بشكوى». في اتجاه السلطات الإدارية والأمنية».

وكما أرادت اللجنة توجيه تلك الرسالة على نطاق واسع للجمهور المستهدف، وجهت اللجنة في الوقت نفسه رسالة إلى كل السلطات الجهوية مضمونها:

«من حقكم معالجة الحالات التي تقدم لكم بكل عدالة وبالسرعة اللازمة، لا أحد يطلب منكم أن تكونوا مجاملين أو أن تعالجوا الملفات المتعلقة بالرق بمحاباة، عليكم أن تكونوا حذرين لا تستخفوا بأي مؤشر وفتشوا عما إذا كانت الحالة حقيقية أم غير حقيقية».

كما ذكّرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان السلطات القضائية بمهمتها في ضمان الحريات العامة وبواجبها في التعامل مع ملفات الرق بسرعة وحيادية.

وجاءت نتائج هذه التحركات إيجابية في اتجاه تحقيق هدف محاربة جريمة الاسترقاق، حيث سجلت اللجنة سرعة التجاوب من السلطات القضائية من خلال تعميم من المدعي العام موجه لكافة وكلاء الجمهورية يطلب منهم أن لا ينتظروا الشكاوي، بل يطلقوا التحقيقات والتحريات بالتزامن كلما تم تقديم حالة استرقاق.

## تحري الحقيقة

من ناحية أخرى ركزت اللجنة على آلية التحري التي وضعت بدعم فني من مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، من أجل التعاطي مع الجدل المثار من حين لآخر مع كل حالة استرقاق مزعومة تكتشفها المنظمات وتُبلّغ بها السلطات.

وتمثلت المقاربة الجديدة التي اعتمدتها اللجنة، في التعبئة نحو تحقيقات مستقلة، بعيدا عن الجدل العقيم.

ولهذا الغرض تقول اللجنة أنها اتصلت خلال شهر فبراير 2020، بمكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، ليقوم معها بالتحقيق بصفة مستقلة في كل حالة من الرق يتم ذكرها.

وتستهدف المقاربة على الذهاب إلى الميدان بغية تسليط الضوء على أساس معلوماتها الخاصة (المباشرة) دون اللجوء إلى معلومات ومعطيات المنظمات غير الحكومية، أو تلك التي تقدمها السلطات.

وترى اللجنة إن هذه المقاربة تضمن الموضوعية، وقد حققت نتائج فعالة، وقد مكنت من الحصول على رأي واضح حول الحالة التي يتم الإبلاغ عنها.

وتتوفر هذه الآلية المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على ضمانات ودلائل على مصداقيتها لأنها تضم مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان بوصفه مستشارا فنيا ومنظمات شهيرة معترف بنضالها في حماية حقوق الانسان.

## المقاربة التشاركية

تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن المقاربة التي تعتمدها للتحري عن الحالات المزعومة للاسترقاق تعد الوسيلة الأكثر فعالية المعالجة حالات الرق التي يتم الإبلاغ عنها، لكونها تشارك كل هذه الهيئات كشهود، رهنا لنزاهة التحريات وجر السلطات إلى الابتعاد عن كل شكل من أشكال التراخي والمحاباة في معالجة حالات الرق.

كما تدفع هذه الآلية المنظمات الحقوقية إلى التحري كثيرا في الإبلاغ الحالات حتى لا تبلغ مجددا إلا عن حالات رق حقيقية، حتى لا يتم الاشتباه مجددا في الإبلاغ عن حالات زائفة.

وفي حصيلة لاعتماد هذه الآلية، تقول اللجنة إنه، لم تحصل من كل الإبلاغات إلا على خمس حالات مشتبه فيها خلال ثلاث سنوات.

وسط حضور دبلوماسي معتبر **لجنة حقـــوق الإنسان**
تطلق من روصو خدمة **الرقـم الأخضـر** للإبلاغ عن حالات الرق

- وقد تم ذلك وسط حضـور دبلوماسي معتبر:
  - سفيرة إسبانيا
  - سفيرة ألمانيا
  - ممثل عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الأستاذ أحمد سالم ولد بوحبيني
في خطاب له

لا أحد مسـؤول عن الرق، ولا أحـد يجب أن يتحمل المسـؤولية عن الـرق

لنفترض أنه لا تزال هناك حالات من الرق ومقاربتنا المفتوحة لجميع الشركاء تتمثل في الذهاب معا للبحث عنها من أجل تطبيق القانون ومعاقبة الجناة والتكفل بالضحايا

إن المقاربة التي اتبعها البعض حتى الآن للتعامل مع القضية بنبرة تحريضية لم تخدم الدولة ولا القضية..

## شركاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان..

# شراكة مثمرة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين

تقرير/ محمد عبد الحي المختار

**مكن التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، وشركائها في المجال من السير بخطى ثابتة نحو تحقيق المساواة، وخلق أسس التنمية المستديمة في موريتانيا، من خلال حماية الأفراد وترقية حقوقهم.**

**وتعتبر الهيئة الوطنية للمحامين، والمركزيات النقابية، والاتحادية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، ورابطة علماء وأئمة موريتانيا، شركاء وطنيين فاعلين من المجتمع المدني للجنة الوطنية لحقوق الانسان في مجال حقوق الانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين في عموم البلاد.**

**ويوضح المحامي لدى المحكمة العليا، عضو هيئة المحامين الموريتانيين باللجنة الوطنية لحقوق الانسان، في مقابلة مع مجلة الشعب للوكالة الموريتانية للأنباء، السيد الشيخ عبد الودود، أن دور المحامين في مجال حقوق الإنسان دور أصيل، مشيرا إلى أن الهيئة الوطنية للمحامين هي النصير الوحيد لكل من تنتهك حقوقه، فكل سجناء الرأي كانت تبادر إليهم بتشكيل لفيف من المحامين للدفاع عنهم.**

وأبرز أن هذا الدور قد يكون تراجع في بعض الميادين نتيجة لتدخل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي أصبحت تؤازر الضحايا في أماكن احتجازهم وفي مراحل تقاضيهم كما توكل لهم المحامين إن اقتضت الضرورة.

وبين أن الشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونقابة المحامين في مجال ترقية حقوق الإنسان هي شراكة استراتيجية، حيث أن نقابة المحامين ممثلة في اللجنة بعضو منتخب من المحامين.

وأشار إلى أن اللجنة مؤسسة دستورية معنية بكل ما من شأنه ترقية حقوق الإنسان وهي مستشارة للحكومة وناصحة لها ومعنية بمدي موائمة القوانين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان، كما تستعين بالخبراء الحقوقيين والمحامين في المجال.

وأبرز مختلف البرامج الناجحة التي حققتها اللجنة برئاسة الأستاذ أحمد سالم ولد بوحبيني، الذي هو نقيب للمحامين لدورتين، كالقوافل التحسيسية والتوعوية التي كان يقوم بها صحبة الدبلوماسيين الغربيين لمعاينة الوضع الحقوقي، والوقوف على الشكاوي وذلك بغية تغيير الصورة النمطية للبلد، الأمر الذي نتج عنه ترقية مستوى الحقوق في البلد، وكذا الجهود الجبارة التي قام بها مؤخرا في الولايات المتحدة والتي ثبتت موريتانيا في المستوي الثاني دون رقابة بما سيكون له من مردود عظيم على البلد.

من جهته قال الأمين العام للكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا، ونائب رئيس المنظمات غير الحكومية، عضو باللجنة الوطنية لحقوق الانسان، السيد ساموري

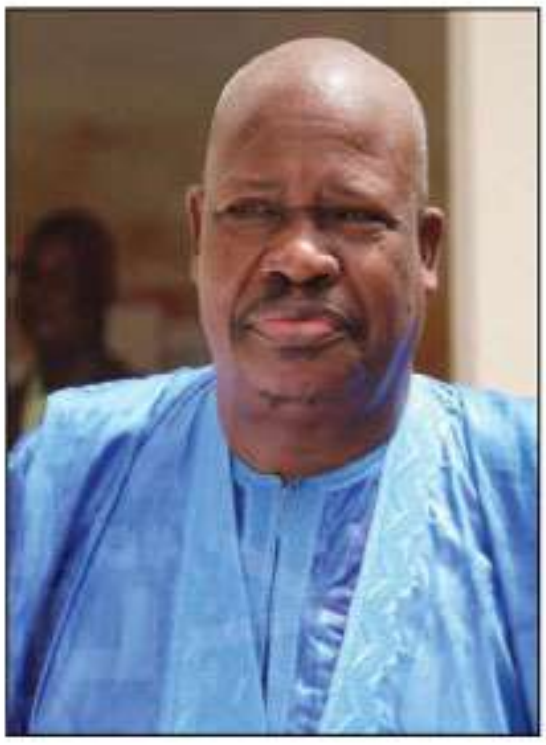

ولد بي، إنهم انفتحوا للتعاون والعمل مع اللجنة بهدف ترقية حقوق الانسان وخلق مناخ ملائم لضمان حقوق الانسان في موريتانيا.

وقال إنهم طالبوا وعبروا عن استعدادهم بالعمل التنسيقي في جميع المجالات، مشيرا إلى أن هناك بعض الاختلالات مازالت تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

أما الإمام والفقيه، السيد محمد عبد الله ولد محمد آسكر، عضو باللجنة الوطنية لحقوق الانسان، فقال إنه من خلال الاجتماعات التي يعقدونها مع

اللجنة يتضح من خلالها أنها حققت قفزة نوعية برئاسة الأستاذ أحمد سالم ولد بحبيني، مبرزا جهوده التي بذلها في المجال.

وأشار إلى أن القوافل التي نظمتها اللجنة على مستوى التراب الوطني مكنت من تحقيق نتائج إيجابية، حيث نفت بعض الأمور الغير الدقيقة والتي كان يروج لها، كما أنها أثبت أمور أخرى.

وأضاف أن جميع الأنشطة التي تقوم بها اللجنة على مرأى ومسمع من الجميع حيث واكبتها وسائل الإعلام الوطنية الدولية، من خلال المؤتمرات الصحفية التي يتم الإعلان فيها عن أنشطتها وأعمالها.

ويبين عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الأمين العام للجمعية الموريتانية لرعاية المعوقين، السيد جمال ولد عبد الجليل، أن علاقتهم مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ليست جديدة، حيث أن القانون المنشئ للجنة ينص على تمثيلهم بشخص يتم انتخابه من الهيئات التي ينتمون إليها، كما توجد ضمن هيئاتها لجنة خاصة بالمعوقين والفئات الأكثر هشاشة مثل الأطفال والنساء.

وأضاف أن هذه العلاقة تعززت في الفترة الأخيرة منذ وصول فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني للسلطة، ضمن مسار وطني من خلال تعزيز حقوق الإنسان ورفع المظالم،

مشيرا إلى أنهم يعتبرون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تمثل إطارا وطنيا فعالا ووسيطا نوعيا لنقل مطالب واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقال إنهم يعتبرون اللجنة شريك أساسي لهم في تحقيق مطالبهم المتعلقة بتقنين التمييز الإيجابي الذي نال المعوقون بعضه، وما زالوا في انتظار استكماله وتطويره، سواء تعلق الأمر بالنصوص القانونية و المراسيم التطبيقية التي ينبغي سنها وتطويرها، أو بالحقوق السياسية والمدنية والمهنية وغيرها من وسائل التقدير التي ينبغي أن تنالها هذه الفئة

وكما أن العلاقة أيضا مؤسسية باعتبارهم جزء من الهيكلة المنتخبة للجنة، إلا أنها تأخذ أيضا جانبا آخر في العلاقة بين اللجنة والمنظمات والأفراد الناشطين في مجال رعاية المعوقين، عناية بهم أو دفاعا عنهم في وجه الحيف الذي قد يناله بعضهم في عمله المهني أو حصوله على مكاسبه السياسية أو المهنية.

وأشار إلى أن اللجنة تستعد لتقديم تقرير موازي للتقرير المقدم من طرف الحكومة وتقرير منظمات المجتمع المدني المتعلق بمدى تطبيق بلادنا للاتفاقية الدولية حول الأشخاص ذوو الإعاقة في مؤتمر للأمم المتحدة نهاية شهر أغسطس المقبل.

وعبر عن ارتياحه لأداء اللجنة، التي هي هيئة دستورية تمثل مستشارا للحكومة، ومستقلة عنها في نفس الوقت، وقد كان أداؤها نوعيا في هذه المأمورية برئاسة المحامي البارز والشخصية الوطنية الأستاذ : أحمد سالم بوحبيني وخصوصا في هذه السنة حيث حصدت اللجنة ثمرة عملها طوال الفترة الأخيرة المنصرمة بالتصنيف الجديد لموريتانيا ورفعها من الدرجة الثانية تحت الرقابة في الملف الحقوقي إلى الدرجة الثانية بدون رقابة في الملف ذاته، وهو ما كان نتيجة فعلية لعمل شفاف ومنظم، يعرف هدفه بدقة ويستخدم الوسائل الموصلة إليه، ومن أهمها الانفتاح الدبلوماسي والشفافية في التعاطي مع القضية الحقوقية، والصدقية في تقديم المعلومات والحقائق الواضحة للشركاء والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الدولية.

# منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان (FONADH) ومساهمته الحقوقية

إعداد/ النبهاني ولد أمغر

**يعتبر منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان (FONADH)، منظمة غير حكومية ذات هيكل شامل، وتعمل منذ 11 نوفمبر سنة 2000، في مختلف حقول حقوق الإنسان في موريتانيا.**

**ويتكون هذا المنتدى من 17 جمعية حقوقية إنسانية وطنية، وتتمثل مهمته في تعزيز وحماية نشر حقوق الإنسان في موريتانيا والنضال من أجلها، ومن أبرز المنظمات المكونة لهذا المنتدى مثلا، منظمات مثل منظمة نجدة العبيد، ومنظمة النساء مُعيلات الأسر، والمنظمة المهتمة بصحة الأم والطفل، وغيرهم.. ويرتبط بعض هذه المنظمات المكونة للمنتدى باتفاقيات تعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.**

ويعد هذا «المنتدى» أحد التجمعات الرائدة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في موريتانيا، فقد وضع نفسه منذ تأسيسه قبل أقل من ربع قرن بقليل، في صلب القضايا المتعلقة بعواقب الصراع بين موريتانيا والسنغال في عام 1989، والذي أدى إلى انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان وتراجع في الحريات: (الالتزامات الإنسانية، وتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ومسألة العبودية)، كما عمل على الأمن الغذائي، وهو حق آخر مهمل، وشمل اهتمام المنتدى عند تشكيله أيضا قضية المرأة.

ولإيجاد حلول لكل هذه القضايا التي تعتبر مصادر للصراع، عمل المنتدى من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لأنه وفقًا لرئيسه، السيد صار مامادو، لا يمكن أن تكون هناك تنمية متناغمة لأي بلد بدون ترقية حقوق الإنسان، ثم يتم التركيز على بناء قدرات مختلف الأعضاء من أجل رفع مستوى الوعي بشكل فعال حول القضايا الرئيسية المذكورة أعلاه.

بعد أكثر من عشرين عامًا من إنشائه، نجح FONADH، كما يرى رئيسه السيد صار، في ترسيخ مكانته على الساحة الوطنية، وعلى الصعيد الدولي، شارك المنتدى في العديد من اللقاءات الدولية التي تتناول موضوع حقوق الإنسان، مؤكدا أن منظمته، حازت ثقة الشركاء الوطنيين والدوليين، وتمثل المعيار الأنصع في هذا المجال، كما تعتبر الملاذ والملجأ للمنظمات التي ليست لديها منصة أو مقر.

يقوم المنتدى، على استقبال قافلة مواطني غرب إفريقيا؛ وهي قافلة تؤدي زيارة ميدانية، تسمح في كل مرحلة، بالحديث مع السلطات العمومية حول الحقائق التي تؤثر على المجتمعات المحلية من أجل الحصول على القوانين التي تحميهم.

## الدفاع عن الحقوق معركة طويلة الأمد

إن الدفاع عن حقوق الإنسان في البلدان النامية ليس بالأمر السهل، كما يشير السيد صار مامادو، رئيس منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان، لأن الفاعلين السياسيين، وخاصة من هم في السلطة، يتخوفون من المدافعين عن حقوق الإنسان، فهم غالبًا ما يعتبرونهم عقبات أمام الالتفاف على بعض الأمور، لذلك يرونهم أقرب للأعداء، ومع ذلك فإن دورهم مثل دور المجتمع المدني بشكل عام، هو تقديم المزيد من المساعدة لمن هم في السلطة بهدف المساهمة في ترسيخ الديمقراطية.

ويرى السيد صار، أن FONADH، لم يعتبر نفسه وصيا على هذه المهمة أبدًا، فهو طالما طالب بالحوار مع السلطات لإيجاد حلول لأوجه القصور الملاحظة والمستنكرة في الساحات العامة من قبل نشطاء حقوق الإنسان والصحافة،

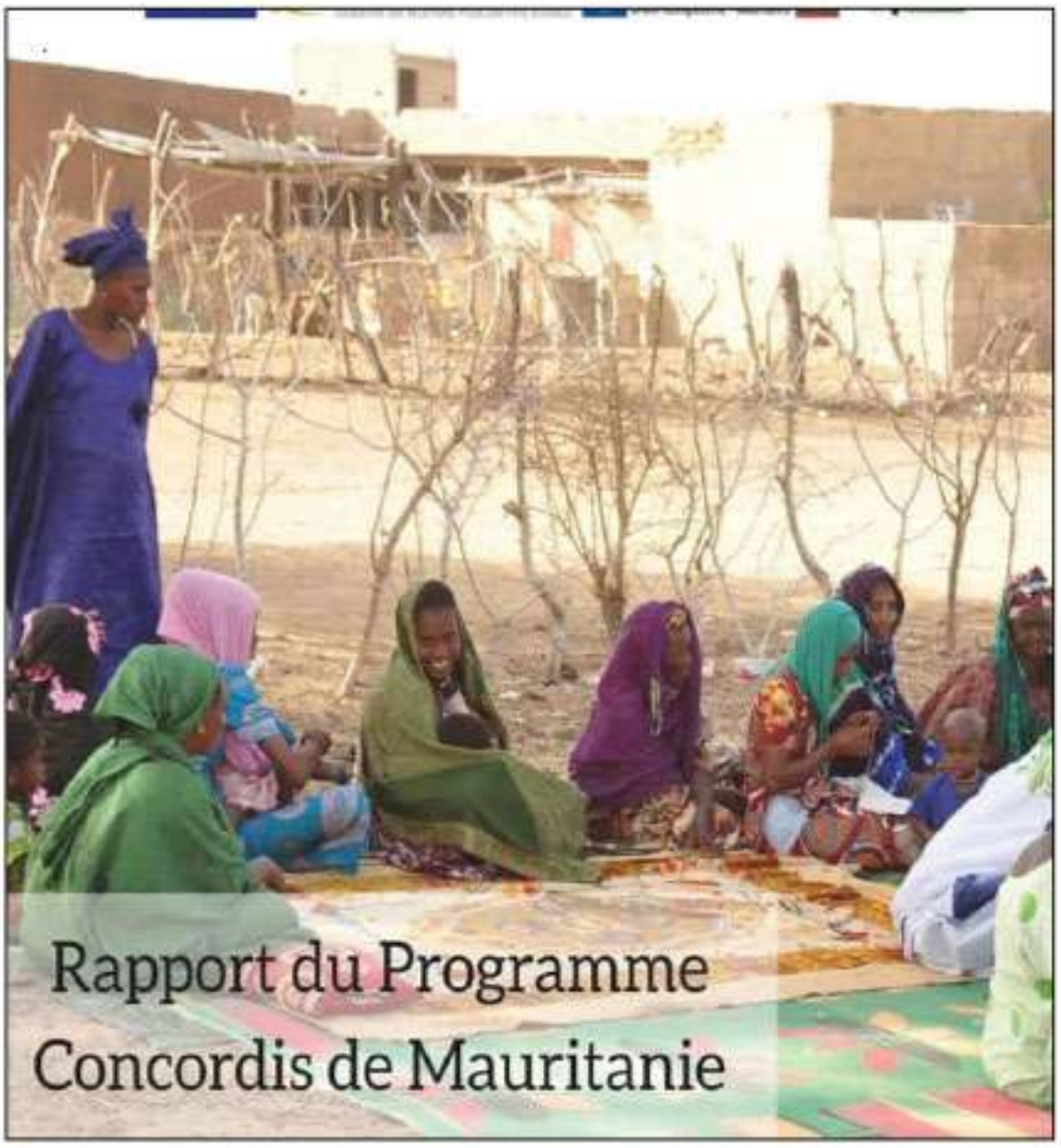


ويقول إن هدفهم ليس الإضرار بالسلطة، ولكن المساعدة في إيجاد علاجات للأمراض التي تعاني منها مجتمعاتنا، ومن أجل ذلك، يرى السيد صار، أن على الحكومة أن توافق على الحوار مع المنتدى، وهو ما لم يحدث حتى الآن، ويؤكد صار على ذلك كله، وهو ما يعطي نوعا من الاسترخاء لبعض الوقت، مثنيا على مبادرة اتخذتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لتعزيز حقوق الإنسان، معتبرا إياها لفتة سمحت بلمّ الشمل حول الخطاب الذي يحض على الكراهية والمتطرف بشكل خاص، ويقول: «نحن جميعًا ضد هذا النوع من الكلام، ولكن المشكلة هي كيف يمكننا معًا أن نحاربهم بفعالية» ولتحقيق ذلك، يقترح السيد صار، أنه من الضروري البحث عن إجماع حول عدد معين من الأسئلة وتطوير نهج من المحتمل أن يفيد المواطنين ولا يقتصر على النفي العقيم، كما أن دور مكتب مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني (CDHAH) هو تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة في هذا المجال، ولم يساعد هذا المكتب المجتمع المدني على تنظيم نفسه.

ويضيف السيد صار، أنه في أثناء إطلاق عملية تجديد المنصة، استمرت المناقشات، «وعلمنا بإنشاء منصات إقليمية أو قطاعية، وبالتالي دون استشارة، وهذه القرارات لا تعزز الحوار ولا تعزز ظهور مجتمع مدني فعال وديناميكي، وهو ما نستنكره».

وفي مواجهة التنديدات، يعتقد رئيس FONAH، أنه من الضروري تقديم الأدلة، لقبول ممارسة العنف ضد الذات من خلال معالجة الأسئلة الغاضبة بهدف إخلائها بشكل نهائي.

ويرى أن العيش المشترك هو لب قضية حقوق الإنسان، وأن لا أحد يعارض العربية في موريتانيا، لكن المكونات الأخرى للبلاد تندد بالطريقة التي يتم بها فرضها، كما أن المشاورات الشاملة كانت غائبة في الإصلاح الأخير، ويصر السيد صار مامادو، على أن مستقبل البلاد وشبابها يجب أن يتم مع الجميع ومن أجل الجميع، واستدعاء الشرطة لأحداث العنف الأخيرة التي أدت إلى مقتل مواطنين موريتانيين، ودعوة السلطات لوضع حد لها من خلال تثقيف وتدريب الشرطة التي لا تتمثل مهمتها في بث الرعب بين المواطنين، بل ضمان سلامتهم وسلامة المواطنين و ممتلكاتهم.

التطبيق الفعال للنصوص

موريتانيا لديها ترسانة قانونية مهمة للدفاع عن حقوق الإنسان، حسب ما يرى السيد صار مامادو، رئيس منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان، لكن المشكلة تكمن في الافتقار إلى التشاور على مستوى القاعدة، وقبل كل شيء قابلية تلك القوانين للتطبيق الفعال، ويستشهد من بين أمور أخرى ، بالإصلاح الزراعي لعام 1983، وقانون تجريم الرق لعام 2007، ونصوص حول الفساد، فهذه قوانين جيدة، ومشكلتها التطبيق على الأرض، ويأسف السيد صار، على أن هذه القوانين إما أن يتم تطبيقها بشكل سيئ من قبل القضاة وقضاة التحقيق أو يتم التحايل عليها من قبل أولئك الذين من المفترض فيهم فرضها، إما عن جهل أو عن قصد. ويبرز السيد صار، نقطة ضعف أخرى، هي الانفصال في بعض الأحيان بين تطبيق أو احترام الاتفاقيات الدولية المعتمدة من قبل الدولة والنصوص الخاصة بنا؛ فغالبًا ما يتم تصميم بعض نصوصنا للاستهلاك الخارجي.

ويعترف السيد صار، بالتقدم فيما يتعلق بالنصوص والتصديق من طرف بلادنا على الاتفاقيات الدولية، ويرى أن الحكومة تستخدم كل دبلوماسيتها لإقناع شركائها باحترام حقوق الإنسان في موريتانيا، لكنها غالبًا ما تتعرض للخيانة بسبب الأفعال والانتهاكات والأخطاء لقوات الشرطة والإدارة الإقليمية؛ مؤكدا أن منظمته توثق كل تلك الانتهاكات وتكشفها للرأي العام الوطني والدولي، معتبرا أن السلطة لا تزال تعتبر احتجاجات منظمته، تحمل نوعا من التشويه لسمعتها، مردفا نحن نقوم بعملنا فقط، وقد سعينا دائمًا إلى مشاركة ثمار جهودنا مع المسؤولين عن الإشراف والحوار، ولكن عبثًا كان ذلك المسعى، ويأسف السيد صار، لرفض المشرفين مناقشة الأمر مع منتداه.

وردًا على التصريحات الأخيرة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان، والتي تؤكد

أن موريتانيا قد سهلت جميع التحقيقات التي أجرتها المنظمات بشأن الاتجار بالبشر، وما صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية من أن موريتانيا بلد من المستوى 2 بدون مراقبة، وأخيراً إعادة انتخاب موريتانيا في لجنة حقوق الإنسان، يؤكد السيد صار، أن النضال من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان يتم على أرض الواقع ويتم مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك العمل غير المتحيز ، معتبرا أن الحقيقة موجودة، ونحن نعيشها يوميًا، ولا يستطيع المرء إخفاء الحقائق في بلدنا.

السيد صار، أشار إلى القضية المؤلمة المتمثلة في المسؤوليات الإنسانية (ترحيل السكان إلى السنغال ومالي ، والإعدامات خارج نطاق القضاء بين عامي 1989 و 1990) ، وقضية الرق التي تشكل شوكة في خاصرة الوحدة الوطنية، مؤكدا على ضرورة أن تلعب العدالة دورها لأنها حارسة الدستور وبالتالي هي الحامية لحقوق المواطنين وحرياتهم، ويرى السيد صار مامادو، أنه ينبغي أن يدرك المحامون والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، الاختلالات الموجودة في القطاع، على الرغم من النصوص المعتمدة، بهدف جعله أكثر كفاءة وحيادية، متمنيا أن يتمكن مجلس العدل القادم من تقديم حلول جوهرية لعدالتنا، ومن هذا المنظور، يقول إنه يتوقع أن يقوم الفريق الحكومي الجديد بإجراء مزيد من التحسينات، ويامُل أن يكون أكثر تقبلاً للحوار مع نشطاء حقوق الإنسان.

قانون لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

يشارك نشطاء حقوق الإنسان، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهذا دور مهم ويقدم مساعدة قيمة للعمل الحكومي في هذا المجال، لكن في كثير من البلدان، يوضعون في أغلب الأحيان في معسكر معارضي السلطة القائمة، فلا تقوم السلطة بتسهيل الأمر عليهم فحسب، بل تحاول خلق المشاكل لهم بسبب طوائفهم.

إن المشتغلين بمجالات حقوق الإنسان غالبًا ما يضطرون إلى اللجوء إلى شبكات التواصل الاجتماعية، وقد أصبح مسلطا عليهم الآن ما يعرف بقانون الرموز، فضلا عن عدم وجود قانون يحمي المدافعين عن حقوق الإنسان، وهذا تقييد خطير على مجال الحريات، ويأسف السيد صار مامادو، رئيس منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان، أن بعض المنظمات والمشتغلين بحقوق الإنسان، يتم منعهم من عقد مؤتمرات صحفية في مقارهم.

ويقول السيد صار، إنه وفقا للمعلومات المتداولة، هناك قانون قيد الإعداد، وهذه مبادرة جديرة بالثناء إذا أسفرت عن نص يحظى بإجماع واسع، بين السلطات العامة والجهات الفاعلة في القطاع.

ويختم منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان (FO NADH)، في هذا العام 2023، مشروعًا يسمى COCORDIS. ويعمل في موريتانيا كجزء من مشروع «تعزيز التعايش السلمي في وادي نهر السنغال» بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ويهدف المشروع لتعزيز التنمية المستدامة والوحدة الوطنية من خلال حوار شامل بين السلطات المحلية وقادة المجتمع والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في ولايات اترارزه ولبراكنه وكوركل ولعصابه.

وبالتالي فهو يدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الموريتانية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز التماسك الاجتماعي، ويتدخل في سياق يتسم بمشاكل خطيرة تتعلق بالتعايش العرقي وسوء الإدارة التي أدت إلى نزوح بعض الجماعات إلى السنغال ومالي.

وقد بدأ هذا المشروع في عام 2013 ، ومكّن من تعزيز التماسك الاجتماعي وتقوية الروابط بين المجتمعات، فساعد في بناء علاقات تكافلية متبادلة المنفعة بين مجتمعات: البظان، البُلّار، الوولف، بشكل ملموس، مكنهم من النجاح في «إدارة الموارد ، موضوع التقاضي بطريقة تعاونية».

ولتحقيق ذلك الهدف قام المشروع بتدريب الوسطاء المعينين من قبل المجتمعات لإحياء الحوار والعمل معًا للتغلب على النزاعات، ويصاحب المشروع تمويل الهيئات الحكومية الدولية وزراعة الأراضي التي تم تسليمها إلى التعاونيات النسائية، بعد اتفاق مجتمعي.

ويرى السيد صار، أن هذا النهج يطور الروابط الاجتماعية والاقتصادية والأسرية بطريقة مستدامة؛ تجعل من الممكن تحسين البنية التحتية والمنتجات الزراعية والحيوانية، في هذه القرى، مؤكدا أنه لوحظ تَوَسُّع في شبكات إمدادات المياه والكهرباء، فضلا عن بناء متاجر مجتمعية وفصول دراسية جديدة، ومراكز صحية، وتقديم منح لصالح النساء.

ومع كل ما تحقق يرى السيد صار، أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ويودُّ أن تكون المرحلة الثانية قادرة على تعزيز الإجراءات التي تم تنفيذها والسماح للقرى الأخرى بالاستفادة من مزايا هذا المشروع.

## رئيسة الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان في لقاء مع مجلة «الشعب»:

# جمعيتنا تحظى بمصداقية عالية وتدافع باستماتة عن حقوق الإنسان دون تمييز ولا مساومة

أجرى الحوار/ البراء محمدن

عرفت موريتانيا، خلال السنوات الأخيرة، تحولات جذرية غير مسبوقة في مجال حقوق الإنسان. تمثل ذلك في رفع المظالم، وتصحيح الاختلالات، ووقف كل أنواع الانتهاكات، وتعزيز الترسانة القانونية ذات الصلة بالحقوق المدنية وحرية التعبير، وإلغاء المواد القانونية المعيقة لعمل الروابط والجمعيات، والانفتاح على الطيف الحقوقي بمختلف مشاربه وتوجهاته ومواقفه.

هذه الإجراءات اتخذها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، فور تسلمه مقاليد الحكم، وأشرف بنفسه على تطبيع العلاقة مع المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، وأصبحت الشراكة والتشاور عنوانا من عناوين المرحلة، وتم التعامل مع الحقوقيين الوطنيين كشركاء لا أعداء، وأعيد الاعتبار لعمل الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

ومن بين الجمعيات العاملة في هذا المجال، الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان التي تعتبر منظمة موريتانية غير حكومية ولا ربحية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، كما أنها من أوائل الجمعيات الحقوقية بموريتانيا تأسست في 2 يونيو عام 1991 يوجد مقرها بالعاصمة نواكشوط.

رئيسة الجمعية، المحامية السيدة فاطمة امباي، تحدثت للوكالة الموريتانية للأنباء عن الجمعية فقالت إنها عرفت عبر تاريخها ومسارها حملات قمعية واعتقالات ومحاكمات لمسؤوليها ومناضليها، كما تعرضت مؤتمراتها وأنشطتها للمنع، إلا أن الجمعية مع بداية التسعينيات، وأمام التحولات التي عرفتها موريتانيا، وبفضل صمود مناضليها ومناضلاتها استطاعت أن تحافظ على وجودها؛ بل إن فكرتها نضجت منذ ذلك التاريخ فتطور عملها وحجمها وتوسع إشعاعها وطنيا ودوليا، حيث أصبحت تحظى بمصداقية عالية لدى خصومها بفضل دفاعها المستميت عن حقوق الإنسان بدون أي تمييز أو مساومة بشأنها أو إخضاع النضال من أجلها لحسابات معينة، كما أنها تتمتع حاليا بصفة جمعية ذات منفعة عامة.

وتتوفر الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان حاليا على مئات المنخرطين، وعلى فروع بعدد من المدن.

وتؤكد السيدة فاطمة أنه مع العام 1991 بدأت مرحلة الانبعاث واستعادة النشاط حيث وضعت الجمعية استراتيجية على أساس قوامه وضوح المبادئ.

وذكرت أن من أهداف الجمعية العمل على صيانة وكرامة الإنسان الموريتاني واحترام كافة حقوقه بمفهومها الشمولي وحمايتها والنهوض بها والتعريف بحقوق الإنسان وإشاعتها والتربية عليها ورصد الخروقات التي تطال حقوق الإنسان ومؤازرة ضحاياها والعمل على تطبيق موريتانيا لكافة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ودمج مقتضياتها في التشريع الموريتاني وملاءمته معها وضمان احترامها كما نص على ذلك الدستور. ومن وسائل الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان لبلوغ أهدافها اعتماد كافة الوسائل المشروعة ومن بينها إصدار التقارير والمذكرات والمحاضرات والندوات ومختلف الأنشطة الفنية والثقافية والتنسيق والعمل المشترك مع الهيئات الديمقراطية داخل موريتانيا وخارجها من أجل إنشاء رأي وطني داعم للجمعية، قصد خدمة أهدافها كالإشهار الإعلامي والتوثيق وتنظيم وقفات مساندة للقضايا العادلة والتدخل لدى الجهات المسؤولة من أجل حماية حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا.

وقالت السيدة فاطمة امباي، إن العمل الجاد والصدق جعلا الجمعية تضع نظامها الداخلي خلال مؤتمرها الأول؛ مما ساهم في انسجام أجهزتها والتزامها بقوانينها، وجعل عملها منتظما ومتناغما. وقد تجلى ذلك في الدورات والمؤتمرات التي تنعقد بوتيرة منتظمة كذلك.

كما أن قوانينها تفرض على المنتسبين الابتعاد عن السياسية لأنها مؤثر على رأي الحقوقي الذي يجب أن يكون بعيدا كل البعد عن الساحات السياسية حسب تعبيرها.

وتضيف السيدة فاطمة أن الجمعية اعتمدت التمثيل النسائي في جميع هياكلها التنظيمية مما فرض مبدأ المناصفة والمساواة في أجهزة الجمعية بين النساء والرجال.

وقالت إن الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان نادت بضمان حقوق المرأة والطفل، ووقفت في وجه كل أنواع الظلم التي تتعرض لها المرأة الموريتانية.

كما ساهمت الجمعية في معالجة مخلفات ما يعرف بالإرث الإنساني الذي بذلت الدولة الموريتانية جهودا كبيرة في معالجته حسب رأيها.

كما أن الجمعية حاضرة في كل القضايا الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وأكدت الأستاذة فاطمة أنه، وبفضل جهود مؤسسي الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان السيدين الكريمين: الأستاذ ممادو صمب جكنا، والأستاذ الشيخ سعد بوه كمرا، رحمة الله عليهما، أصبحت اليوم عضوا في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنسيقية المغاربية لحقوق الإنسان، وشبكة حقوق الأرض والسكن.

وقالت السيدة فاطمة إن الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان تصدر كذلك تقارير دورية حول حقوق الإنسان، وترسل رسائل إلى الجهات المعنية بالانتخابات في موريتانيا، حول ضرورة الحفاظ على السلم والاستقرار، وحث الخصوم السياسيين والناخبين على ضرورة التحلي بالروح الوطنية التي تقتضي المسؤولية.

# حقوق المرأة الموريتانية.. المكتسبات والآفاق

بقلم: نزيهة الحسن

**على مدى أكثر من ستة عقود استطاعت المرأة الموريتانية أن تضمن لنفسها مكانة مرموقة على المستويات الحقوقية والسياسية والاقتصادية، حيث تبوأت مناصب قيادية في الحكومة بما فيها وزارات سيادية وحيوية هامة، مثل الوظيفة العمومية والخارجية والصحة والتعليم، كما تمكنت المرأة الموريتانية من ولوج القضاء وباتت حاضرة في الأسلاك العسكرية والدبلوماسية.**

وقد لعبت الانتخابات التشريعية الأخيرة في مايو 2023 دورا بارزا في تعزيز الدور السياسي للمرأة من خلال النسبة المعتبرة للحضور النسائي في البرلمان الموريتاني التي تجاوزت العشرين في المائة وحصول المرأة على نائبين من نواب رئيس البرلمان من أصل سبع نواب، إضافة إلى احتفاظها برئاسة أهم جهة في البلاد وهي جهة نواكشوط.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هو الهدف من التمكين السياسي للمرأة حتى تصل إلى مراكز القرار وتتمكن من التأثير فيها؟

من المعروف أن الهدف من التمكين السياسي للمرأة ليس ضمان امتيازات وعلاوات مادية ومعنوية للمرأة، وإنما المقصود من ذلك هو تمكينها من الدفاع عن حقوق أخواتها التي يضمنها لها المشرع ويكفلها لها القانون.

في بلد كبلدنا تضمن منظومته القانونية حقوق المرأة، ومرجعية الدستور فيه هي الشريعة الإسلامية كما تنص المادة الأولى من الدستور الموريتاني: ينبغي على المرأة الموريتانية، بعد أن حققت كل هذه المكاسب أن تسعى إلى المزيد وأن تستفيد من خصوصية القانون الموريتاني وعدم تعارضه مع الشريعة الإسلامية وتطالب ببلورة مسودات مقترحات مشاريع لمراسيم تقوم بمراجعة قانون الوظيفة العمومية والاتفاقية الجماعية للشغل؛ كي تتمكن الموظفة الموريتانية من التوفيق بين أداء مهامها كموظفة للدولة ومهمتها الأزلية كأم وربة منزل ومسؤولة عن تربية أفراد المجتمع ورعاية الذين وصلوا منهم إلى سن التقاعد الاجتماعي وأصبحوا في حاجة إلى الرعاية والتفرغ لهم (والدين شيخين بلغا من الكبر عتيا) ولم الشمل.

إن أبرز ظلم تعاني منه المرأة العاملة هو أن قانون الشغل يساوي بينها وبين العامل الرجل باستثناء عطلة الأمومة وساعة الرضاعة التي تختص بهما الموظفة.

وقد تم تحديد عطلة الأمومة وساعة الرضاع بطريقة لا تضع في عين الاعتبار خصوصية فترة الرضاع ودورها المحوري في صحة الطفل وتنشئته الاجتماعية والصحية.

ولأن الشريعة الإسلامية قد نصت على أن فترة الحمل والفصال ثلاثون شهرا وأمرت المولود له بتعويض الأم المرضع بالمعروف وحسب السعة، فقد أصبح بإمكان المرأة الموريتانية، بعد تحقيق هذه النسبة المعتبرة في الانتخابات التشريعية الأخيرة: أن تطالب بصياغة مشاريع قوانين تنظم عمل المرأة الموريتانية العاملة وتناضل من أجل الموافقة عليها، وكذلك العمل على زيادة ساعات الرضاع المسموح بها في قوانين الشغل.

كما يعتبر التوجيه العشوائي لخريجات أسلاك الصحة والتعليم إلى مناطق نائية وبعيدة داخل البلاد دون مراعاة لظروف المرأة المتخرجة من هذه الأسلاك ولا وضعيتها الأسرية وحقها في الإقامة مع الأسرة والأطفال والوالدين قيد الرعاية. فالتفريق بين المرأة وأسرتها بحجة العمل وقوانين التوجيه النمطية التي لا تنظر إلى ظروف العاملة فيه إجحاف بحقوق المرأة وحقوق الأسرة وحقوق الطفل ويؤدى غالبا إلى إضعاف مردوديتها ولجوئها إلى الاستقالة أو التسرب من أسلاك الوظيفة وإلا فالتشرد الأسري بانتظارها وانتظار أطفالها ووالديها.

وفي الختام يمكن القول إن المرأة الموريتانية أصبحت اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى في ظل ما حققته من مكتسبات أن تنتقل من مرحلة النضال من اجل التمكين السياسي للمرأة الذي قطعت فيها أشواطا هامة مؤخرا إلى الاستغلال الأمثل لنتائج هذا التمكين السياسي من خلال المطالبة بالحصول على حقوق شرعية تضمنها لها المادة الأولى من الدستور الموريتاني وكذلك مدونة الأحوال الشخصية.

ولا شك أن المناخ السياسي الهادئ الذي تعيشه بلادنا اليوم يشكل تربة صالحة لتحقيق هذه المطالب والنهوض بحقوق المرأة العالمة المتمثلة في زيادة عطلة الأمومة وساعات الرضاع وإلزامية وجود مؤسسات حاضنة ملحقة بكل قطاع ومؤسسة تضع فيها الأمهات المرضعات أطفالهن من اجل الاطمئنان على سلامتهم عن قرب، ومراعاة لم الشمل وظروف الخريجات من أسلاك التعليم والصحة وغيرها من القطاعات الأخرى عند التوجيه الوظيفي بعد التخرج.

# دور رابطة النساء معيلات الأسر في تمكين المـرأة اقتصـــاديـا واجتمـــاعيـا

إعداد : صمب الداه السالك

رابطة النساء معيلات الأسر هي منظمة غير حكومية تأسست في العام 1999 من طرف مجموعة من النسوة، وتهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والطفل والعمل على تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا، نظرا لما تتعرض له المرأة من مشاكل hاجتماعية واقتصادية كالطلاق والتخلف والفقر ونظرة المجتمع الدونية لها.

وقد عملت رابطة النساء معيلات الأسر في دعواتها إلى إشعار النساء بضرورة تكاتف جهودهن والانخراط في الرابطة التي تهدف إلى حمايتهن واسترجاع حقوقهن المدنية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية كما تعمل كذلك على تحسين ظروف النساء الضعيفات المعيلات للأسر ومساعدة أطفالهن والنضال من أجل المساواة بين المرأة والرجل.

وتدعم الرابطة مشاركة النساء معيلات الأسر في العمل من أجل التغيير الاجتماعي عبر تنظيم ورش وأنشطة تدريبية كما توفر خدمات للمحتاجات منهن.

تطالب الرابطة في جميع دعواتها الجهات العليا بالبلد تطبيق قانون الأحوال الشخصية لسنة 2001 وتفعيل القانون الحالي الذي يهدف إلى حماية المرأة من العنف.

ويبلغ عدد المنتسبات للرابطة في آخر إحصاء 2016 ما يزيد على 18500 منتسبة، وتوجد في كل من الحوضين وكيهيدي وروصو وسيلبابي وانشيري وانواذيبو وازويرات إضافة إلى انواكشوط، وهي عضو في تعاونية المنظمات غير الحكومية ببلادنا وشبكة الطفولة ومعتمدة من طرف المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان، مع أن الرابطة في بداية تأسيسها كانت تثقيفية قبل أن تكون حقوقية..

وفي لقاء أجرته مجلة « الشعب «مع رئيسة الرابطة السيدة آمنة بنت المختار- قالت فيه إن رابطة النساء معيلات الأسر في بداية تأسيسها 1999 كانت تهدف إلى تثقيف المرأة

وتعليمها ولذلك قامت في تلك الفترة بافتتاح أكثر من 3500 قسم لمحو الأمية خاصة بالنساء والفتيات اللواتي يعانون من التخلف والأمية وذلك في جميع الأماكن التي توجد فيها الرابطة.

وحرصت في هذه المرحلة حسب ما أشارت إليه رئيسة الرابطة على توعية المرأة وتثقيفها وإشعارها بأهمية التعليم والمعرفة وركزت في هذه العملية على تعليم النساء والفتيات غير hgمتعلمات؛ القراءة والكتابة والعمليات الحسابية كما عملت على عودة المتسربات منهن إلى الفصول الدراسية وتشجيعهن ماديا ومعنويا للاستمرار في تحصيل العلم، كما حاولت الرابطة من خلال برامجها ونشاطاتها؛ القضاء على الرواسب الاجتماعية والمادية المسببة للتسرب المدرسي التي من بينها النظرة الاجتماعية السلبية لتعليم الفتاة وتدريسها وكذلك الزواج المبكر بالإضافة إلى تأثير عوامل أخرى من بينها الفقر والأمية والتخلف المدني.

وقد قامت الرابطة في هذا الصدد بإعداد مجموعة من النشاطات والورشات تهدف إلى توعية الفتيات والنساء وإشعارهن بأهمية التمدرس وضرورة التعلم والتعليم.

## بداية العمل الحقوقي للرابطة وأهدافها

بدأ العمل الحقوقي للرابطة سنة 2005 عندما شعرت بما تعانيه المرأة من ظلم وتهميش وإقصاء اقتصادي واجتماعي وهضم لحقوقها المادية والمعنوية وما يمارس عليها من العنف الجسدي مثل: الزواج المبكر؛ الاغتصاب، الطلاق الأمية...

من هنا بدأت الرابطة رغم استمرارها في توعية المرأة وتثقيفها والدفاع عن

حقوق الإنسان والطفل والمطالبة بحماية المرأة و استرجاع حقوقها القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

وقالت رئيسة الرابطة لمجلة «للشعب» إن العمل الحقوقي للرابطة يتضح من خلال مضمون أهدافها الأساسية وكذلك من خلال النشاطات والورشات التي تقوم بها الرابطة والتي تتمحور أساسا فيما يلي:

- مكافحة العنف بأشكاله المختلفة ضد المرأة ومناهضتها للاغتصاب وقد عملت في نشاطاتها على إدماج الفتيات والنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب في الحياة الاجتماعية وخصصت لهن مراكز إيواء ومحامون للدفاع عنهن وقت الحاجة هذا بالإضافة إلى تدريسهن وتوفير مشاريع صغرى مدرة للدخل لهن خاصة الفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب كما قامت كذلك بتدريبهن في مراكز التكوين المهني المختلفة.
- مكافحة العنف الأسري والحماية القضائية
- التدخل في أمور الزواج والطلاق والصلح والمتاجرة بالبشر
- حماية الطفولة والأطفال المتنازع عليهم قانونا
- مكافحة الرق ومخلفاته
- الدعوة إلى التعايش السلمي وترسيخ مبادئ الفكر الديمقراطي ونبذ التطرف.

ومن بين الأهداف التي تسعى الرابطة إلى تحقيقها حسب ما أشارت إليه رئيسة الرابطة في حوارها مع مجلة «الشعب» ؛ حرية التعبير والعدالة الاجتماعية والانتقائية...

وحول مدى استجابة النساء لدعوات الرابطة وتعاون السلطات معها قالت رئيسة الرابطة بأن جل النساء الموريتانيات استجابوا لدعوات الرابطة ولخطاباتها وانضم كثير منهن إليها وهذا ما جعلها تنتشر وبكثرة في جل ولايات الوطن.

أما عن تحقيق المرأة الموريتانية عامة ونساء الرابطة خاصة لمطالبهن؛ فأشارت رئيسة الرابطة بأنه رغم عدم تحقيق المرأة لجل مطالبها فقد استفادت من بعض الخدمات مثل: حصولها على مكاتب لدى مراكز الشرطة ومرشدات لدى مقرات العدالة بالإضافة إلى اهتمام السلطات العليا بمدونة الأحوال الشخصية (قانون 2001 ) حيث قامت بمراجعته من أجل استرداد المرأة لبعض حقوقها لكنه يحتاج إلى التفعيل.

وفي ما يخص تعاون الدولة مع مطالب الرابطة أشارت رئيسة الرابطة في حديثها بأن السلطات رغم انفتاحها على الرابطة فإنها لم تتجاوب بشكل كبير مع مطالب الرابطة والدليل على ذلك عدم تفعيلها لقانون ( 2001 ) المتعلق بالأحوال الشخصية بعد أن قامت بتعديله وكذلك لم تقم بتفعيل القانون الحالي الخاص بحماية المرأة وأنها غالبا ما تتجاهل بعض القضايا المتعلقة بالمرأة وخاصة قضايا واهتمامات الرابطة، مبينة أن المرأة لا تزال تعاني من الكثير من «الانتهاكات» .

وفي نهاية حوارها مع مجلة «الشعب» طالبت رئيسة الرابطة من النساء والفتيات بصفة عامة بفرض وجودهن والدفاع عن حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية وعدم الرضوخ للعقليات التي تؤثر بشكل سلبي على حياتهن.

وحثت رئيسة الرابطة الفتيات والنساء المتعلمات على التوجه إلى الاكتتاب في مجالات الإدارة الإقليمية والدبلوماسية والقضاء والجيش والمحاماة... باعتبار أن هذه المجالات لا تزال حكرا على الرجال، كما طالبت الدولة بتفعيل القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية وحماية المرأة من العنف وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا إذا ما أرادت تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية وتنمية البلد.

## الأمين العام لـ «نجدة العبيد» في لقاء مع مجلة «الشعب»:

# نعمل على خلق مستوى من المشاركة لوضع آليات محاربة التمييز السلبي على جميع المستويات

إعداد/ محمد الأمين أغظف

**أكد السيد محمد أمبارك، الأمين العام لمنظمة نجدة العبيد، في لقاء مع مجلة الشعب الشهرية، أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تعتبر مكسبا مهما لتعزيز وترقية وحماية حقوق الإنسان، إذ تستند اللجنة، على مبادئ باريس، التي تلزم الدول بإنشاء لجان وطنية لحقوق الإنسان كآليات استشارية للسلطة التنفيذية، في مجال حقوق الإنسان، وقد كان رئيس منظمة نجدة العبيد، السيد أبوبكر ول مسعود، أحد أعضائها ضمن مأموريتها الأولى، التي كانت برئاسة المرحوم محمد سعيد همدي ومثلت فيها عدة قطاعات.**

وقال الأمين العام: نحن كمنظمة ننطلق من مبدئنا كشريك للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهذا المبدأ هو المبدأ العام الموجه لعمل المنظمة الحقوقي والإنساني والتنموي، وبالنسبة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشكل محدد لدينا معها الكثير من الأعمال والأنشطة المشتركة، خاصة في مجال المناصرة من أجل تطبيق القانون من خلال تبادل المعلومات حول وضعية العبودية في موريتانيا، حيث نطلعها على الانتهاكات.

ونوه إلى أنه خلال وجود الرئيس عضوا في اللجنة، كان يطلع رئاستها على الانتهاكات التي تحصل في مجال حقوق الإنسان وخاصة في مجال العبودية، ويزودها بالمعلومات، التي تضمنها في تقريرها السنوي.

وأوضح بأن هذه هي نظرة المنظمة، وإن كانت ثمة معوقات تختلف باختلاف من يترأس بعض مأموريات اللجنة، خاصة أن اللجنة ترأسها بعض من ليست لهم خبرة أو رؤية أو وعي في مجال حقوق الإنسان، وأهمية الشراكة بين منظمات المجتمع المدني ولجان الآليات.

أما الأستاذ احمد سالم بوحبيني، فهو شخصية عاملة في الميدان، وقد قام بالكثير من الإنجازات والانفتاح على منظمات المجتمع المدني، خلافا لبعض من ترأسوها من قبل من الذين قام بعضهم بشيطنة المناضلين والنشطاء وواجه بعض قضايا حقوق الإنسان بالإنكار.

ونوه إلى أنه ورغم بعض المآخذ عليه، إلا أننا نتعاطى معه ونشترك في بعض النشاطات والرؤى، وقد زار مقر المنظمة مرتين آخرها الأسبوع قبل الماضي، في إطار مشروع مشترك محدد يوائم رؤية ومنهجية المنظمة، وقد اشتركت المنظمة في بعض محطات أول قافلة قامت بها اللجنة للتحسيس حول حقوق الإنسان والعبودية خاصة، التي أطلقت من النعمة تحت شعار «العبودية لنقلب الصفحة»، وذلك في منطقة لبراكنه.

وكانت المنظمة قد استضافت في مقرها عام 2021 رئيس اللجنة، وتم خلال اللقاء بحث سبل النهوض بالتعاون المشترك بين الهيئتين لترقية حقوق الإنسان في موريتانيا، والقضاء على الممارسات التي تنتهك هذه الحقوق كالعبودية والغبن والتهميش.

وقد أعربت المنظمة، خلال هذا اللقاء، عن قناعتها بضرورة اتباع مقاربة أشمل وأكثر فاعلية وتشاركية لاستئصال واجتثاث ممارسة العبودية بشكل يحقق الإنصاف للضحايا ويغير العقليات المتجذرة حولها، ونوه الطرفان إلى أن ظاهرة العبودية في موريتانيا تشكل عقبة في سبيل التقدم وتحقيق الوئام والوحدة الوطنية، وأن

اختفاءها سيكون الآلية الأنجع لردم الهوة بين الشرائح ورتق فتوق الوحدة الوطنية وتعضيدها، وأن هذا العمل ليس موجها ضد فئة ولا أخرى، وهو بعيد عن إثارة النعرات والحساسيات، ولن يُكتب له أيضا النجاح ما لم يتعاون الجميع من أجل إنجاحه.

وفي الأخير قرر الطرفان الشراكة في التعاطي مع الملفات الحقوقية بجوانبها التوعوية والتثقيفية والتحسيسية انطلاقا من مهام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأولوية قضية محاربة العبودية لديها ومركزيتها لدى منظمة نجدة العبيد، وأكد الطرفان على ضرورة العمل على خلق مستوى من المشاركة عن كثب في وضع آليات محاربة التمييز السلبي على جميع المستويات كالتعليم والحالة المدنية.

وفي هذا السياق يتطلع الطرفان إلى العمل التشاركي مع المنظومة القضائية من أجل البت في جميع الملفات المعروضة أمامها بغية تمكين الضحايا من جميع حقوقهم الإنسانية والتطبيق الفعلي للقانون، كما نوها بضرورة ومحورية العمل من منطلق رقابي واستشاري على العمل الرامي إلى تصفية آثار العبودية، وشددا على أهمية إشراك المنظمات الحقوقية الفاعلة في ذلك الدور، لماله من أهمية في شفافية العمل ووصوله إلى المعنيين الحقيقيين

ومنظمة نجدة العبيد هي منظمة حقوقية إنسانية غير حكومية تأسست عام: 1995 من طرف مجموعة من الأطر والنشطاء الموريتانيين من مختلف مكونات الشعب الموريتاني برئاسة الرئيس المؤسس لها السيد بوبكر ولد مسعود، وقد أمضت عشر سنوات بدون ترخيص، لكن ذلك لم يثنها عن مواصلة عملها المشروع، وقد حصلت على الترخيص عام 2005، وهي تهتم بقضايا حقوق الإنسان عامة وخاصة موضوع العبودية كأولوية وتعمل وفق مقاربة متكاملة متعددة الأوجه قانونية واجتماعية ونفسية واقتصادية وثقافية وإعلامية من أجل مساعدة ضحايا العبودية وضحايا الظلم عموما في موريتانيا ...

# أهمية ودور منتدى الأواصر للتحاور ودراسات حقوق الإنسان (أواصر)

من بين منظمات حقوق الإنسان الجادة في بلادنا ترتبط اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتعاون وثيق بمنتدى الأواصر للتحاور ودراسات حقوق الانسان (أواصر) في مجالات المناصرة وتدريب المدافعين عن حقوق الإنسان في بلادنا، فقد تعاونت الهيئتان على تنظيم ندوة فكرية حول «الصور النمطية داخل الأوساط الموريتانية: الأشكال وأساليب المواجهة»، بتاريخ 26 دجمبر 2021 بفندق انواكشوط، وذلك بحضور العشرات من قيادات الرأي وهيئات المجتمع المدني، وقد صدر عن هذه الندوة وثيقة حملت تسمية : (الروافد الأدبية والتراثية للتحيز والتنميط الاجتماعي في موريتانيا وجهة نظر حقوقية) وذلك على ضوء نداء رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الذي أطلقه في مدينة وادان التاريخية بمناسبة عيد الاستقلال الوطني لسنة 2021 والذي دعا فيه الى مراجعة الموروث ونبذ عقليات التخلف، وطالب بضرورة إنصاف الفئات الاجتماعية المحرومة.

الوثيقة تضمنت مساهمة فكرية تشمل التناقضات الشائعة داخل «المرويات والسرديات المتداولة بشأن الأصوات واللكنات، القيم والاعتبارات، والتمييز على أساس اللون والأصل والمنشأ والجنس» وغيرها من أنماط التحيز المتداولة ضد ممتهني المهارات الحياتية من حرفٍ وتصورات وأشكال ثقافية، وقد جرى نشر هذه الوثيقة بشكل موسع داخل مؤسسات الاعلام الموريتاني، كمساهمة من الجانبين في النداء الرئاسي المذكور أعلاه.

وسبق لرئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان الأستاذ أحمد سالم بوحبيني أن أدى زيارة لمكاتب المنتدى في بداية مأموريته 2019/08/06 حيث اجتمع مع قيادات المنتدى وتبادل معهم وجهات النظر بشأن تقييمات وأوضاع حقوق الانسان في موريتانيا، وهو الاجتماع الذي نشأت أثره الشراكة الحالية والمستمرة، والتي من شأنها تعزيز القدرات المؤسسية للمنتدى وأعضائه.

يذكر أن منتدى الأواصر قد تأسس سنة 2017 ليكون ملاذاً «للراغبين في تأسيس الديمقراطية التعددية والعدل الاجتماعي والخروج من عقود التخبط والفساد وإنهاء القطيعة بين النخب الوطنية» على حد وصف بيانه التأسيسي.

ويهتم منتدى الأواصر للتحاور ودراسات حقوق الانسان بثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- قضايا حقوق الإنسان
- رفع القدرات في مجالات المناصرة وتدريب المدافعين عن حقوق الإنسان
- تشجيع التحاور كسبيل وحيد للتقليل من الخلافات.

يقدم المنتدى العديد من الفرص للشباب المنحدر من أوساط فقيرة للدراسة في الخارج بالإضافة الى تكويناته المستمرة حول التمكين الاقتصادي للشباب عبر التدريب على تصميم وتسيير المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تكوين النشطاء على الحماية والامن الرقمي وآليات حقوق الانسان الدولية المتعارف عليها، وكذلك أساليب الرصد والتقييم، هذا بالإضافة الى أنشطة التحاور الاجتماعي والثقافي التي ينظمها دوريا في إطار الندوات الشهرية والسنوية تحت تسمية «البدائل المتاحة»، ولديه تواجد رئيسي في نواكشوط، نواذيبو، النعمة وسيلبابي بالإضافة إلى روصو.

يرأس المنتدى السيد عبيد اميجن، وهو أيضا عضو في الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، كما يساهم في تعميق ثقافة حقوق الانسان بشكل دوري عبر النشر والكتابة في الصحف والدوريات الصادرة في بلادنا، ونائبه الأول هو الأستاذ الجامعي، الدكتور التقي ولد محمد، كما يتولى الأمانة العامة الإطار في البنك المركزي الموريتاني السيد البان امبيريك ولد الرشيد، بالإضافة إلى آخرين.

# ISO 9001

مـطبعة المزايا
Imprimerie Al Mazaya

ISO 9001 CERTI TRUST

## شهـــادة

**حرصا على تعهداتها تجاه زبنائها الكرام،**
**يسر مطبعة المزايا أن تزف إليكم بشرى حصولها**
**على شهادة الجودة العالمية، نسخة 2015**

السحب على الأوفسيت

السحب الرقمي

## خدماتنا:

هي بالإضافة إلى سحب الجرائد والكتب والمجلات:

- الرأسيات
- المذكرات
- المطويات
- الدفاتر المدرسية
- الفواتير
- بطاقات الدعوة
- البطاقات الشخصية

سحب اللافتات

we print in Mauritania

www.imprimerie-mazaya.com
43 33 01 23 - 43 33 02 03 | bonjour@imprimerie-mazaya.com

# واجهات من أرشيف المجلة:

العدد 01

العدد 02

العدد 03

العدد 04

العدد 05

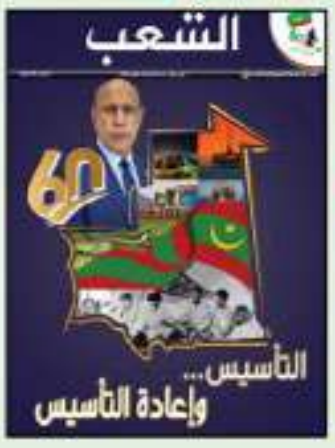


العدد 06

العدد 07

العدد 08

العدد 09

العدد 10

العدد 11

العدد 12

العدد 13

العدد 14

العدد 15

العدد 16

العدد 17

العدد 18

العدد 19

العدد 20

العدد 21

العدد 22

العدد 23

العدد 24

العدد 25